يوسف الشاهد: «شبح الإفلاس لم يعد موجودا»

وصندوق النقد الدولي: تونس تسجل أعلى نسبة للدين العمومي منذ 1970

حول زيارة سفيرة بريطانيا في تونس لولاية قبلي

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

في الذكرى التّاسعة للثّـــــــورة ...ويتواصل نزيف العقول والكفاءات

التحرير الاحد 25 من ربيع الأخر 1441 الموافق لـ 22 ديسمبر 2019 م العدد 271 الثمن 700م

خطر التدخلات الخارجية:

غربيون يقودون لجنة القيادة الاقتصادية صلب البنك المركزي

حكومة الجملي: مخاض عسير لمولود ميّت

الانتخابات الرئاسية في الجزائر هل نجحت السلطة في الالتفاف على الحَراك؟

قمة منظمة التعاون الإسلامي تبحث كيفية مواجهة انتفاضات شعوبها

كلمة العدد

خطر التدخلات الخارجية

غربيون يقودون لجنة القيادة الاقتصادية صلب البنك المركزي

في خبر لم يعنى بكبير اهتمام في وسائل الاعلام، وقع الكشف مؤخرا على وجود لجنة قيادة إقتصادية صلب هياكل تسيير البنك المركزي التونسي تسمى ب"لجنة قيادة الدراسات الاستراتيجية واعادة بناء وتنمية الاقتصاد التونسي"، وتتألف من 16 عضوا، بمن فيهم وزير الاقتصاد وممثل عن رئاسة الحكومة وأساتذة من الجامعة التونسية والبنك المركزي التونسي.

غربيون يوجهون اقتصاد تونس

المثير للجدل هو أن هذه اللجنة التي ترسم السياسات الاقتصادية للبلاد تضم عددا من الأجانب وعلى رأسهم السفير الفرنسي بتونس، والإدارة العامة للخزانة الفرنسية، وسفير الاتحاد الأوروبي، وممثلين عن المنظمة الأوروبية Eroumed-مرسيليا وعن فرعها بتونس، وممثلين عن مشروع FEMISE الأورومتوسطي وعن المؤسسة الفكرية الدولية IACE.

لا يمكن لأحد أن يشك ولو لحظة واحدة أن مهمة السفير الفرنسي داخل اللجنة إنما هو ضمان توجيه الاقتصاد التونسي بما يخدم مزيد تغلغل النفوذ الاقتصادي الفرنسي في تونس، ويؤكد هذا تعدد الوجود الفرنسي في اللجنة رغم اختلاف صفاتهم.

فالإدارة العامة للخزانة الفرنسية على سبيل المثال، هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن التحليل والمشورة الاقتصادية للحكومة الفرنسية، إضافة إلى مهمتها في الدفاع وتمثيل المصالح الفرنسية في المنتديات والمؤتمرات العالمية، ووجودها في لجنة التوجيه صلب البنك المركزي هو لضمان المصالح الفرنسية في الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد التونسي.

أما المنظمة الأوروبية Eroumed-مرسيليا، فهي تعمل على اتخاذ إجراءات كفيلة بتوثيق ارتباط بقية دول الاتحاد الأوروربي مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما يسعى لأجله فرعهم في تونس خاصة في المجالات الاقتصادية والبيئية والثقافية.

هذا بالإضافة للمنتدى الأورو-متوسطي لمعاهد العلوم الإقتصادية FEMISE القريب من الحكومة الفرنسية تأسس كجمعية فرنسية ثم تحولت إلى منظمة متوسطية مقرها بمرسيليا ويتم تمويلها من المفوضية الأوروبية ويشرف عليها المعهد الفرنسي للبحر المتوسط والمنتدى المصري للبحوث الاقتصادية.

مؤتمر دوفيل المشؤوم

ويعود تأسيس هذه اللجنة سنة 2014، بناء على جدول زمني تم التنصيص عليه من طرف مجموعة الثماني أثناء اجتماعهم بمدينة دوفيل الفرنسية في شهر ماي 2011 في إطار احتواء ثورات الربيع العربي، وقد استدعي لذلك المؤتمر رئيس الحكومة المؤقت الباجي قايد السبسي، حيث رسمت السياسات والخيارات الاقتصادية التي تبنتها حكومة حمادي الجبالي والحكومات المتعاقبة على حكم تونس.

ويؤكد هذا، التقرير السري المسرّب للبنك المركزي الصادر في 2016 الذي نص بالتفصيل المل على كل مشاريع القوانين والخدمات الاستشارية التي وقعت بناء على توصيات قمة دوفيل.

وفي هذا الإطار جاء مشروع القانون الأساسي الذي ينص على استقلالية البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية للبلاد، حتى يقع توجيهه من طرف لجنة يقودها أجانب أقل ما يقال فيهم أنهم يعملون على تأمين مصالح دولهم.

أما الكارثة الأخرى فهي اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا) مع الاتحاد الأوروبي، والتي تهدد الأمن الغذائي للبلاد، باعتبارها تستهدف القطاع الفلاحي وهو آخر ما تبقى من موارد بعد تسليم الثروات الطبيعية للشركات الاستعمارية والتفريط في المؤسسات العمومية لرأس المال الأجنبي.

الغرب وراء المخطط الخماسي

وتهدف هذه اللجنة التي اعتبرها البنك المركزي "لجنة توجيهية"، إلى إجراء تفكير معمق بهدف إقتراح رؤية متوسطة الأجل للإقتصاد التونسي. ولتحقيق هذه الغاية ناقشت اللجنة محاور تتعلق ب: التحولات الهيكلية للمخطط التنموي، وتعزيز مرونة الاقتصاد الشامل والاندماج المالي، خطط الإصلاح الاستراتيجي القصير والمتوسط وطويل الأجل، وبرنامج التنمية لمدة خمس سنوات 2016-2020، والتي على أساسها تصاغ مخططات التنمية وميزانية الدولة التونسية.

وقانون المالية لسنة 2020 المبني على الضرائب وزيادة الأسعار يمثل السنة الخامسة من المخطط الخماسي الذي رسمت سياساته وخياراته التنموية في دوفيل في اطار رسالة النوايا الاولى والثانية.

وهذه «النوايا» تضع الجدول الزمني لكل المشاريع والقوانين والخيارات الاقتصادية والمالية والنقدية فكل السياسات والخيارات التي تم اتباعها كانت جاهزة في المكاتب وكانت هناك خدمات استشارية أجنبية.

النتائج الكارثية لهذه السياسات

إن ما نعيشه اليوم من غلاء الأسعار وتدهور سعر صرف الدينار وزيادة الضرائب والعجز في الميزان التجاري، وتفاقم المديونية وزيادة نسبة البطالة ونهب الثروات والتفريط في المؤسسات العمومية للرأس المال الأجنبي والضغط على النفقات العمومية وما ترتب عنه من تدهور في خدمة المرافق العمومية كالصحة والتعليم والأمن، كان نتيجة حتمية للسياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة بناء على توصيات اللجان الغربية وفق خارطة طريق حددتها قمة دوفيل.

ومن أخطر الفخاخ التي نصبوها للسيطرة على تونس جر البلاد إلى فخ المديونية، فالقروض تأتي بناء على مقترحات من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي على قاعدة المال مقابل التسهيلات القانونية والاتفاقيات الاستعمارية.

إن وجود أعضاء أجانب في لجنة قيادة الإقتصاد التونسي بالبنك المركزي، يدل على أن النفوذ الغربي متغلل في البلاد، فالغرب هو الحاكم الفعلي، في حين تمثل النخبة السياسية مجرد أدوات.

لقد حرمت هذه النخبة الحاكمة الدولة من واردات هائلة وأموال طائلة هي في أمس الحاجة اليها، بالإضافة لاعتماد الحكومات المتعاقبة على الاستدانة كخيار استراتيجي لمعالجة العجز مما فاقم من حجم المديونية وجعل سيادة البلاد بيد الأجنبي.

فلن يصلح حال بلد الزيتونة إلا إذا تحررت من النفوذ الأجنبي تحررا كاملا غير منقوص، وسارت سيرة أجدادها عقبة ابن نافع وطارق ابن زياد.

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

بريطانيا الدولة الاستعماريّة أرسلت "سفيرة" تجوب البلاد طولا وعرضا تخطّط وتبرمج وتصنع السياسات، فهي تقتحم البرلمان وتلتقي برئيسه راشد الغنّوشي (الذي أمضى دهرا في لندن تؤويه)، ثمّ تطير إلى قبلي في أقصى الجنوب لتمكث فيها يومين كاملين، لماذا؟ فما شأن سفيرة ببلادنا؟ أليس السفراء في عرف الدّول عملهم هو الاهتمام بشؤون جالية بلادهم؟ فأين الجالية البريطانيّة في قبلي أكبر ولايات تونس وأحد أهمّ مستودعات الثروة فيها؟ أم أين الجالية في باردو حيث البرلمان (مركز السيادة وأصل السلطة)؟!

سفيرة بريطانيا في تونس لويزا دي سوزا في قبلي ليومين كاملين 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2019، اصطفّ للقائها والي قبلي سامي الغابي ورؤساء بلديات قبلي ودوز ورجيم معتوق والمديرون الجهويّون للسياحة والثقافة والفلاحة والتنمية، ورئيس الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، اصطفّوا جميعا في مقرّ الولاية (الذي من المفترض أنّه مقرّ سيادة)، للترحيب بها ووضعوها على رؤوسهم "حاكمة" يطلعونها على أسرار البلاد وإمكانيّاتها. ولا تكتفي السفيرة بهذا الاجتماع بل تنتقل إلى مقر البلدية، تترأس مجلسا حضره رئيس البلدية أحمد يعقوب ومساعدته الأولى نبيهة مرابط، وبقية أعضاء المجلس البلدي ومجموعة من ممثلي الجمعيات في المنطقة والمهتمين بالشأن البيئي، ودار نقاش حول النقاط نفسها تقريبا، بحيث بدا وكأنها مطالب داخلية للجهة، أي مجموعة من الموظّفين يطلبون من حاكمهم الفعلي الاهتمام بالجهة.

ثمّ يزعم والي قبلي ورئيس البلديّة ومن معهم أنّهم بفعلتهم هذه يسعون إلى تنمية العلاقات والتعاون المستقبلي بين جهة قبلي والمؤسسات العامة والخاصة ببريطانيا وذلك من خلال:

- إبرام اتفاقيات شراكة وتوأمة بين المجلس الجهوي وبلديات الولاية مع نظيراتها بالمقاطعات البريطانية.

- أهمية تركيز فرع للمركز الثقافي البريطاني يكون مقره قبلي ومجالات تدخله ولايات الجنوب.

- دعوة المستثمرين البريطانيين إلى إحداث مشاريع في قبلي خاصة بالصناعات التحويلية لقطاع التمور والطاقات المتجددة.

أليس هذا غزوا بريطانيّا لأكبر ولاية في تونس؟ لم يكلّف بريطانيا جيوشا ولا أسلحة ولا عتادا، فقط مصاريف التنقّل والباقي يتكفّل به موظّفون تونسيّون. فهل في تونس دولة؟

وإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس إذ نرفض هذه الزّيارة وهذا الاستهتار بالبلاد وسيادتها، نؤكّد على الحقائق التّالية:

1) بريطانيا دولة مستعمرة بل هي من أشدّ الدّول عداوة للمسلمين فهي التي أسقطت دولتهم سنة 1924م، وهي التي مزّقت بلادنا شرّ تمزيق، وهي التي غرست كيان يهود المجرم في فلسطين، وهي إلى اليوم تدعمه بالمال والسلاح لقتل المسلمين.

2)بريطانيا مصّاصة دماء الشّعوب لا تحسن إلّا النّهب وحياكة المؤامرات واستعباد الشّعوب. ما أرسلت سفيرتها - كما أرسلت غيرها من سفرائها في مناطق نفوذها - إلّا لحل أزماتها المالية والاقتصادية، وهذا ما يفسّر حمّى الاتّفاقيّات التي توقّعها السفيرة البريطانيّة أينما حلّت أو ارتحلت في جولاتها في كلّ مناطق البلاد التونسيّة، وهي اتّفاقيّات ملزمة لتونس، تربطها ببريطانيا وتجعل تونس وشباب تونس في خدمة بريطانيا وشركاتها، مقابل بضعة مشاريع يزعمون أنها استثمارية، لا يبدو فيها أن النظام التونسي الغارق في الديون والمرتهن إلى الخارج هو من يحدد أولويات هذا "الاستثمار" ومجالاته.

إلى الذين يُسمّون أنفسهم حكّاما وما هم بحكّام، إلى من رضي بالاستعباد والذّلّ:

طالما سألناكم، ونكرر سؤالنا لكم اليوم: أعميت أعينكم عن سفيرة بريطانيا المستعمرة التي لم تترك جهة في البلاد إلا دنّستها؟! هذه ليست سفيرة بل مقيمة عامّة تتصرّف تصرّف الحكّام، تأمركم فتأتمرون بأمرها من رأس النظام إلى أصغر موظّف فيه، ثمّ تزعمون أنّكم منتخبون.

إلى أهلنا في تونس أحفاد المجاهدين والأبطال:

هؤلاء هم الحكّام في بلادكم، يزعمون أنّكم انتخبتموهم، باسمكم ضيعوا الأمانة وباعوا البلاد والعباد، وابتغوا العزّة عند كافر مستعمر وعدو صليبي متربص لا يرقب فينا إلّا ولا ذمّة. قال الله تعالى: [أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً].

إنّ قلع الاستعمار ضرورة تتطلّبها الحياة الكريمة ويوجبها شرع ربّنا الحكيم العليم، وإنّ داعي الله يناديكم لنصرة دينه ففي الإسلام والخلافة الراشدة على منهاج النبوة عزّتكم [وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية تونس

التّنمية نتيجة لتطبيق الشّريعة الإسلاميّة

ياسين بن علي

أصبح مفهوم التنمية - بغض النظر عن تعريفاته المتعدّدة – شغلا شاغلا لكثير من النّاس، وأصبحت التنمية هدفا وغاية يعمل على تحقيقها وتحصيلها وكأنّها هي التي خلق لها النّاس. ومن هنا، نرى تسويق بعض النّاس لأنظمة وحكومات لا تحكم بما أنزل الله بزعم تحقيقها للتنمية في بلادها لتتّخذ قدوة يتأسى بها، كماليزيا وتركيا، ونرى اهتمام بعض الشخصيات والجمعيات والمنظمات بهذا المفهوم ومحاولة التركيز عليه من أجل تحقيقه بزعم أنّه مقصد شرعي، فينظّرون ويقنّنون ويؤصّلون ويتأوّلون الأحكام الشرعية لتنزيلها في غير واقعها بحجّة أنّ الإسلام جاء لمحاربة الفقر مثلا والارتفاع بالنّاس والرفع من مستوى معيشتهم ومدنيتهم. ويحسب هؤلاء أنّهم يحسنون صنعا؛ لأنّهم يعالجون مشاكل الناس عمليا، ويسهمون في تحسين وضعهم في المجتمع إيجابيا.

لقد حوّل هؤلاء الدّين إلى مقاصد مفصولة عن أصلها، وإجراءات عملية غير مرتبطة بمصدرها، حتى أضحت أحكام الشريعة مجرّد أفكار وقوانين شأنها شأن أيّ فكر أو قانون وضعي بشري علماني. وإذا أراد بعضهم تمرير رأي ثبت في الأصل كركن ديني وأمر رباني، التمس له التبرير والإذن البشري كقول بعضهم محاولا إقناع غلاة اللائكية بحكم شرعي: "الزكاة لا تخالف مدنية الدّولة" وقصده: الزكاة لا تخالف لائكية الدّولة.

لَا كَانَ مَنْ يَرْتَجِي الْبَخِيلَ ولا... أَفْلَحَ مَنْ بِالذَّلِيلِ يَنْتَصِرُ

لَيس الْعُلَى نُهْزَةً تُطَالِبُهَا ... كُلُّ خَطِيرٍ مِن دونِهِ خَطَرُ

ونذكّر في هذا المقام بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِقَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنْ مَطَرِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (رواه ابن ماجه عن ابن عمر)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «حَدٌّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يُمْطَرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا» (رواه ابن ماجه عن أبي هريرة)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «يَوْمٌ مِنْ إِمَامٍ عَادِلٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً، وَحَدٌّ يُقَامُ فِي الْأَرْضِ بِحَقِّهِ أَزْكَى فِيهَا مِنْ مَطَرِ أَرْبَعِينَ عَامًا» (رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس).

فالعبرة ليست بالتنمية والتمدّن ومحاربة الفقر وإشباع الحاجات الأساسيّة للناس، وإنما العبرة بتطبيق شرع الله في الأرض. ذلك أنّ الغاية من خلق الخلق عبادة الله تعالى، ومهما عمّر الإنسان الأرض وأبدع في عمارتها، ومهما أشبع النظام حاجات النّاس الأساسية والكمالية وساهم في تقدّمهم المادي، فلا عبرة بالتنمية والمدنية إذا كانت منفصلة عن المنهج الرّباني والشّرع الإلهي.

فليست الغاية من الدّين مجرّد معالجة مشاكل النّاس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك، إنما الغاية أن تعالج تلك المشاكل بشرع الله، وأن يدرك النّاس أنّ علاج مشاكلهم بشرع الله، وأنّ عليهم تطبيق شرع الله. وبناء عليه، فالأصل أن ندعو الناس إلى استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة التي تعالج مشاكلهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والأصل أن ندعو الناس إلى ربط مشاكلهم وعلاج مشاكلهم بعقيدتهم الإسلامية وما تقتضيه من وجوب تحكيم الشريعة في حياتهم الفردية والجماعية، وفي الأسرة والمجتمع والدولة.

قال الله سبحانه وتعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ (66)} (المائدة). وقال: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (96)} (الأعراف). وقال: {وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ (3)} (هود). قال الطبري: "وقوله: (يمتّعكم متاعًا حسنًا إلى أجل مسمى)، يقول تعالى ذكره للمشركين الذين خاطبهم بهذه الآيات: استغفروا ربكم ثم توبوا إليه، فإنكم إذا فعلتم ذلك بسط عليكم من الدنيا ورزقكم من زينتها، وأنسأ لكم في آجالكم إلى الوقت الذي قضى فيه عليكم الموت".

فالتنمية بكل ما تحمله من معان ومفاهيم، والحياة الكريمة، والعيش الآمن، هي نتيجة طبيعية لتطبيق شرع الله في الأرض؛ ومن هنا كان الوعد الرباني بالتمكين في الأرض لمن يريد عبادته وتطبيق شرعه. قال تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (55)} (النور).

حكومة الجملي: مخاض عسير لمولود ميّت

(الجزء الأول)

وسام الأطرش

منذ تكليفه رسميا من قبل رئيس الدولة يوم 15 نوفمبر الماضي على إثر اختياره من حزب حركة النهضة باعتباره حزبا أغلبيا، بدأ السيد «الحبيب الجملي» مشوار تشكيل حكومته الواسعة، على وقع مسلسل من التجاذبات السياسية داخل البرلمان، وتزامنا مع إقرار ميزانية 2020.

وحيث يُرجّح بعض الحالمين ويؤكد بعض المضللين، أن هذه الحكومة يمكن أن تختلف عن سابقاتها شكلا ومضمونا، على اعتبار وجود قوى «ثورية» داخل البرلمان، أو استنادا إلى معطى وصول الأستاذ قيس سعيد إلى رئاسة الدولة، بما يمكن أن يشكل حزاما سياسيا قويا أمام الثورة المضادة، على أساس أن الثورة تم تعليبها واحتكارها من قبل اللاعبين الديمقراطيين الجدد، نيابة عن الشعب المنتفض إلى اليوم، كان لا بد من وضع النقاط على الحروف بشيء من المصارحة والمكاشفة، حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، بل حتى لا يلدغ المسلمون في تونس من جحر واحد مرّتين.

ما قبل تشكيل الحكومة

بداية، لا يفوتنا التذكير بأن قبول جنرالات الجزائر (ومن وراءهم مسؤولون كبار في القارة العجوز) بوصول الأستاذ قيس سعيد إلى سدة الحكم بصلاحيات محدودة، بعد تأكد معطى اصطفاف 600 ألف ناخب خلفه من الدور الأول، قد حصل في ظروف استثنائية يُدفع فيها الشعب الجزائري المنتفض طيلة أشهر إلى انتخاب واجهة مدنية جديدة للحكم العسكري الجاثم على صدر بلد المليون شهيد. ولذلك فإن مطلب إحياء جثة الديمقراطية الهامدة وتجديد إيمان الشعوب بنتائج الصندوق في عصر الثورات، فضلا عن عوامل إقليمية ودولية أخرى ليس هنا موضع بحثها، تجعل فرضية إجهاض عملية وصوله إلى قصر قرطاج أمرا مستحيلا أمام حالة التنبّه الشعبي في كلى البلدين، وعليه كانت مدة الشهر الفاصلة بين الدورتين الانتخابيتين كافية لجعل المشاركين في العملية الانتخابية في تونس (وهم أقل من نصف المسجلين رسميا) مقتنعين أن اختيارهم لأستاذ القانون الدستوري على حساب عميل متصهين قدم من السجن للمشاركة في السباق الرئاسي، كان بمحض إرادتهم وأن المناظرة التلفزية لم تدفعهم لذلك بعد حصرهم في تلك الثنائية المحسومة نتيجتها سلفا. العجيب في الأمر أن سحر الإعلام وضخه المتواصل، جعل بعض المقاطعين للانتخابات يقتنعون بأن خيارهم كان قيس سعيد أيضا.

رمزية الطّهر من الفساد لشخصية قيس سعيد، تبدو مهمّة لتونس والجزائر وربما كامل الشمال الإفريقي، لأنها قد تؤخر خروج المارد من القمقم، وتغض بصر المحافظين الجدد في كلى البلدين عن أكبر أنبوب غاز يمر إلى أوروبا عبر تونس وعن عائداته الضخمة، ويشغلهم بما أسماه يوسف الشاهد «الإصلاحات الاقتصادية الكبرى» التي تنتظرهم، وعليه أصبح رموز نظام بوتفليقة أصدقاء أوفياء لثورة تونس ورئيسها الثوري قيس سعيد، أما عُربون الصداقة فهو اعتراف تونسي وعلى الملأ بشرعية مسرحية الانتخابات التي أوصلت رئيس الحكومة السابق عبد المجيد تبون إلى سدة الحكم، وإن رفض إخراجها السيء 40 مليون جزائري.

ظروف تشكيل الحكومة

لعل أهم ما جاء في كلام «الحبيب الجملي» إثر لقائه بالرئيس قيس سعيد في قصر قرطاج، هو القول بأنه سيعمل على إعداد برنامج حكم مشترك بالتنسيق مع كل الأحزاب المتعاونة وبدون تحفظ على أي حزب يرغب في خدمة تونس، معتمدا في ذلك مقياس الكفاءة والنزاهة.

بهذه المغالطات التي يُستشف منها أن الفساد صار أمرا واقعا له تمثيلية برلمانية وجزء لا يتجزأ من النظام، انطلق الجملي في مشوار التشاور حول برنامجه الحكومي ثم حول الشخصيات والكفاءات المؤهلة لتطبيق هذا البرنامج، حتى لا يكاد السامع يظن أنه ظل طيلة الفترة السابقة عاكفا على صياغة برنامج عمل الحكومة للفترة القادمة، مع أن تسريب وثيقة «حكومة الإنجاز» في وقت لاحق كان كافيا للتأكد من كونها نسخة مطابقة للأصل من «مشروع وثيقة تعاقد للحكومة» الذي كانت قد أعلنته عنه حركة النهضة مطلع شهر نوفمبر.

وقبل الحديث عن فحوى برنامج حركة النهضة، التي يُراد لها أن تلعب الدور الأساسي في الحياة السياسية للخمس سنوات القادمة، كأول اختبار حقيقي لها في قدرتها على تشريع القوانين الناظمة للحياة السياسية وضبط إيقاع المشهد السياسي برمّته، لا بد من التذكير بالخطوط العريضة التالية، كمقدمات تسبق وضع قطار الحكومة القادمة على سكة التجاذبات الدولية:

أولا: صرّح سفير الاتحاد الأوروبي بتونس «باتريس برغاميني» يوم 21 أكتوبر 2019 أن تونس تحصلت منذ الثورة على قرابة 10 مليار يورو من البلدان الأوروبية وأن هذا المبلغ ضخم وأن تونس تكاد تكون الاستثناء الوحيد الذي تحصل على مساعدات أكثر من الوعود التي قدمت له. مضيفا أن بلدان الاتحاد الأوروبي ترغب في نجاح تونس وتريد مساعدتها لكن على التونسيين أن يختاروا طريقهم ويحددوا الخيارات الضرورية لإنقاذ بلدهم، ومذكرا إياهم أن خياراتهم الاقتصادية والمالية لتونس بعد الثورة ساهمت في مزيد تدهور الوضع الاقتصادي، وأن عليهم أن يحسموا في اتفاقية الأليكا.

ثانيا: طالب البنك الدولي رسميا يوم 3 ديسمبر 2019 وعلى لسان ممثله القار بتونس «طوني فارهايجن» إجراء عملية تدقيق مفصل ومعمق حول مآل القروض التي تحصلت عليها تونس منذ سنة 2011، من البنك الدولي والتي قدرها البنك، بحوالي 15 ألف مليار أي ما يعادل حوالي 5 مليارات دولار، مؤكدا على ضرورة اندماج الحكومة القادمة في الاقتصاد العالمي، مشيرًا بشكل مهين إلى أن علاقة البنك بتونس غير عادية باعتبار أن حجم التمويلات التي وضعها البنك لفائدة تونس على امتداد السنوات الثماني الماضية فاقت ما يسند عادة الى بلد في حجمها من الناحية الاقتصادية.

ثالثا: هدد ممثل صندوق النقد الدولي بتونس «جيروم فاشير» يوم 18 ديسمبر 2019 عبر حواره على موقع «البورصة» بتعليق صرف الصندوق لمبلغ 1.2 مليار دولار لتونس ضمن الدفعتين السادسة والسابعة من القرض، وذلك نتيجة لعدم إحراز تقدم في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تعهدت بها تونس إزاء الصندوق، وحيال ذلك أوضح مدير البنك المركزي مروان العباسي أنه على موعد مع استقبال وفد من الصندوق فور تشكيل الحكومة القادمة لمناقشة النقاط العالقة، والمرتبطة أساسا بالصناديق الاجتماعية ومنظومة التقاعد التي تعاني بدورها أزمة في تمويلها وبالتقليص من عدد موظفي الوظيفة العمومية وبالتوقف عن الزيادة في أجورهم وبتعديل منظومة الدعم عبر التوقف عن تدخل الدولة وتكفلها بالكثير من المواد الأساسية وبالتفويت في الكثير من المؤسسات العمومية باعتبارها باتت تمثل عبئا على ميزانية الدولة ولكونها مؤسسات خاسرة.

رابعا: أبرمت تونس يوم 4 أكتوبر 2019 (في ظل انشغال داخلي بالانتخابات الرئاسية) اتفاقية مع المملكة المتحدة، بلندن، تضمن «استمرارية العلاقات السياسية والتجارية» بين الطرفين إثر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي «البريكست».

وستدخل الاتفاقية، التي وقعها كل من السفير التونسي لدى المملكة المتحدة نبيل بن خضر وسفيرة بريطانيا في تونس لويز دي سوزا، حيز التنفيذ إثر إيقاف العمل بالاتفاقية الموقعة بين تونس والاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة. وتؤكد هذه الاتفاقية، وفق بلاغ أصدرته سفارة بريطانيا في تونس، تواصل التبادل التجاري بين بريطانيا وتونس بعد «البريكست».

وفي تصريح للمقيمة العامة البريطانية لصحيفة «ليدرز» التونسية يوم 17 ديسمبر 2019، فقد أكدت أن الاتفاقية الممضاة هي ملزمة للجانبين، وهي اتفاقية أولية للخروج من حالة انعدام اليقين حول مستقبل العلاقات بين البلدين إثر الخروج من الاتحاد الأوربي، ثم ناقضت نفسها مباشرة حين عبرت عن أملها في التسريع بتمرير مضمون الاتفاقية وتفاصيلها على البرلمان لتوفير الأرضية التشريعية والقانونية لمستقبل هذه العلاقات. وقد جاء هذا التصريح إثر لقائها يوم الإثنين 16 ديسمبر 2019 بقصر باردو برئيس البرلمان راشد الغنوشي رفقة المبعوث الخاص لقمة الاستثمار البريطانية – الإفريقية 2020.

وهكذا، يبدو واضحا وجليا أن الأطراف الدولية، هي من تتكالب على وضع السياسات وفرض الإملاءات، وما حديث الأحزاب في الداخل عن وجود برامج ورؤى إلا ذر للرماد على العيون، حيث لا فرق بين إسلامي واشتراكي وليبرالي على مستوى البرامج، فجميعهم منصهر في بوتقة الرأسمالية إلى حد الذوبان والتماهي، وما البقاء في الحكم إلا وسيلة للنجاة والإفلات من المحاسبة.

ويبدو أن بريطانيا، الدولة العريقة في استعمار الشعوب ومصّ دمائها، قد سارعت في توقيت مبكر إلى ربط تونس بسياساتها وحبائلها فأوثقت القيود، حيث هيكلت الوزارات وكونت الإطارات ورسمت الخطط والاستراتيجيات وصنعت اللوبيات التي تمرر أجنداتها وسيطرت على الإعلام سيطرة وثيقة، حتى لم تعد صفحات الفايسبوك تنطق إلا برأيها السياسي في كل المسائل وبالإشاعات المغرضة التي تطلقها، وتقنع الجميع باستحالة تواطؤها على الكذب، فلم تعد بذلك تنتظر سوى أن تقطف «ثمار» جهودها في إخضاع تونس لفترة ما بعد «البركسيت»، ما جعل سفير الاتحاد الأوروبي يصرح في صائفة 2019 بأن «لوبي عائلات» في تونس يتحكم في الاقتصاد في حواره مع جريدة

«لوموند» الفرنسية، متذمرا من احتكار زيت الزيتون، ومحاولا الولوج إلى تونس من نافذة مكافحة الفساد بعد إحساسه بالمماطلة في ملف الأليكا، ولكن عبثا يحاول مع الإنجليز في تونس، فهم من أشرف على صنع الفساد في هذا البلد وهم أول المستثمرين في وجوده.

برنامج الحكومة

إن أهم المحاور التي تطرقت إليها الوثيقة المسربة لـ«حكومة الإنجاز» تتمثل أساسا في مكافحة الفساد وتعزيز الأمن وتطوير الحوكمة ومقاومة الفقر ودعم الفئات الهشة ومتوسطة الدخل، وتطوير التعليم والصحة والنهوض بجودة التعليم إلى جانب دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل واستكمال مؤسسات الدولة وتركيز الحكم المحلي، وهي جميعها نقاط لم يكد يخلو منها برنامج من برامج الحكومات المتعاقبة على تونس منذ انقلاب بن علي سنة 1987 إلى يوم الناس هذا، إذا ما استثنينا نقطة الحكم المحلي.

وعليه، فإن الاستعانة بمنظومة بن علي، والتصالح معها، كفيل لراشد الغنوشي بالمرور إلى بر الأمان الديمقراطي وتركيز الحكم المحلي، وقوفا عند تعهداته أمام المعهد الملكي البريطاني «تشاتهام هاوس» في 20 أفريل 2017 بتحقيق مصالحة شاملة، وتفعيل اللامركزية في الحكم.

حيث ظل يعدد يومها إنجازاته في عهد الترويكا، أبرزها إدخال قانون استثماري جديد، وإصلاحات مصرفية، وقانون شراكة بين القطاعين العام والخاص، ثم طالب الإنجليز مباشرة دعم تونس عبر الاستثمار فيها.

وعليه، لا يبدو أن الحكومة القادمة ستخرج على هذا الإطار العام: تهيئة أجواء المصالحة الشاملة، وتركيز الحكم المحلي الذي يعتمد نظام الأقاليم ترضية للغرب، حتى يسهل الولوج إلى كل منطقة بعينها دون المرور بالسلطة المركزية، ولعل السفراء قد انطلقوا في ذلك منذ مدة.

وحصيلة المشهد إذن:

1- برلمان هجين، خاضع في غالبيته إلى أوامر المملكة البريطانية بعلم أو بدون علم (عبر خبراء وتقنيين يتوافدون على المجلس)، وعلى رأسها اتفاقية ضمان استمرارية العلاقات، وجمرة «الحكم المحلي» الخبيثة، التي لم تخطر ببال أحد من أبناء هذا الشعب الثائر.

2- حكومة تسير وفق هذا البرنامج لا غير، يقع تطعيمها ببعض الوجوه التي ترضي بقية الدوائر الغربية والمؤسسات المالية المانحة

أزمة نظام لا يمكن حلها بتغيير الأشخاص

هكذا إذن، يراد إيهام الشعب التونسي بأن المشكل لم يكن يوما في النظام القائم، ولا في السياسات الرأسمالية المستوردة أو قوانينها الجائرة، ولا في منظومة ولاّدة للفساد بكل ألوانه وأشكاله وأطيافه، بل المشكلة فقط في بضعة أشخاص فاسدين مارقين على القانون دنّسوا الدساتير «الطاهرة» بجرمهم، ولا بد من توفير الآليات القانونية لمكافحة فسادهم وإجرامهم، ما يضمن للكافر المستعمر بقاء النظام كما هو دون مساس بقواعده، مع أن هذه الدساتير قد أشرفت على صياغتها الحيتان الكبرى.

حتى أن المغالاة في استحضار جنّ الفساد، ساهم في ظهور بدعة جديدة في الحكم، هي بدعة نسب الفساد إلى أشباح الخفاء، بعيدا عن الدولة وأجهزتها، بحيث صار النظام والدولة رمزا للعفة والطهر والأخلاق الحميدة، وصار المجرمون من أشباح الخفاء يراودون الدولة عن نفسها في الظلام الدامس.

هذه البدعة، صارت فكرة جميلة تروق لكل مستفيد من بقاء النظام وفي مقدمتهم القوى الإستعمارية، حيث وُضعت أسطوانة التآمر على الدولة على مسامع الشعب منذ عهد حبيب الصيد، عبر تصريحه الشهير: «قالولي كان ما تستقيلش نرمدوك»، والتي ظهر معها جيش من الذباب الألكتروني علّق فشل الصيد على شماعة الدولة العميقة وعصابة كمال اللطيف.

ثم جاءنا يوسف الشاهد ليضيف على من سبقه بأن «تونس مهددة بدكتاتورية المافيا السياسية والإعلامية التي كشرت عن أنيابها في الأيام الأخيرة، معتبرا أن «المافيا» اليوم في حالة هلع وأمامها خياران، إما افتكاك السلطة أو الانهيار، لذلك أخرجت كل الأذرع الإعلامية والسياسية التابعة لها حتى أنها جدّدت نوابا في الاتحاد الأوروبي ليتهجموا على تونس». بل أضاف قائلا عبر إذاعة موازاييك يوم 27 أوت 2019، بأنه كان مخيرا إما التآقلم مع المافيا أو محاربتها وقرّر محاربتها حفاظا على البلاد ومناعتها. واعتبر الشاهد أن الحرب على الفساد أصعب من الحرب على الإرهاب لأن العدو فيها متستر في الدولة وفي الأحزاب وفي الإدارات.

وأخيرا، وحيث لم يكن خطاب الشاهد مقنعا، خاصة بعد تورطه في التستر على الفساد، فقد انضم الرئيس قيس سعيد أيضا إلى نفس القافلة، حيث أكد في خطابه يوم 17 ديسمبر بسيدي بوزيد وجود مؤامرات تحاك في غرف مظلمة تريد أن تحبط إرادة الرئيس المنتخب وإرادة الشعب وأن هؤلاء المتآمرين معروفون عند الشعب بالاسم. مع أن الأصل أن يكون بقاء هؤلاء المتآمرين فوق القانون طيلة هذه الفترة، دليلا ساطعا على فساد النظام القائم في تونس، والذي تنادى الشعب لإسقاطه. فهل يمكن اختزال القضية في متآمرين نعرفهم بالاسم يأتمرون بأوامر رئيس حكومة الظل كما يسميه إعلام «شال» و«بتروفاك» المدعو كمال اللطيف؟

يتبع...

حول زيارة سفيرة بريطانيا في تونس لولاية قبلي

أ. نجيب عذري

الخبر:

أدت لويزي سوزا سفيرة بريطانيا في تونس اليوم الأربعاء 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، زيارة لولاية قبلي استهلتها بالتحول لمقر ولاية قبلي حيث جمعها لقاء مع والي الجهة سامي الغابي وعدد من المسؤولين الجهويين وفق ما نقله مراسل نسمة بالجهة.

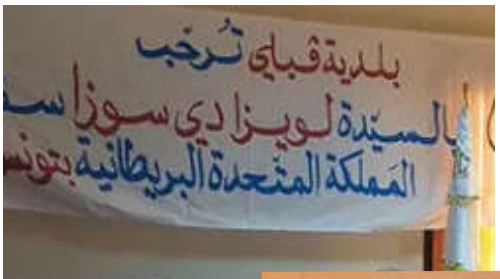

وقدم المسؤولون بسطة حول خصوصيات الجهة على المستوى الفلاحي والسياحي واستعراض مجالات الاستثمار بالجهة.

هذا وكان للسفيرة لقاء مع أعضاء المجلس البلدي لبلدية

قبلي وعدد من مكونات المجتمع المدني بمقر بلدية قبلي في إطار الاستعداد لعقد اتفاقيات شراكة. (موقع نسمة الإخباري)

التعليق:

إن هذا النشاط الذي قامت به سفيرة بريطانيا في تونس لوزي دي سوزا وهو التباحث في شأن داخلي بالبلد مع رئيس بلدية قبلي ليس هو الأول من نوعه، فعلى سبيل الذكر في أواخر سنة 2018 قامت السفيرة نفسها بزيارة ميدانية لعدد من ولايات تونس، وفي شهر كانون الثاني/يناير 2019 حضرت ملتقى حول التخطيط الاستراتيجي من أجل سياسات عمومية أفضل، وقد تم إنجازه بالتعاون مع السفارة البريطانية في تونس. وفي نيسان/أبريل 2019 قامت بزيارة إلى تطاوين عقدت خلالها اجتماعا مع والي تطاوين، كما أدت زيارات إلى عدد من بلديات الجهة...

ومع أن الأعراف الدولية واضحة في مهمة السفراء إلا أنه حينما يتعلق الأمر ببلد إسلامي لا تسمح دول الغرب أن تقوم له قائمة وتُستأنف الحياة الإسلامية فيه، فإن سفراء هذه الدول يتصرفون كمقيمين عامين يخططون ويحددون السياسيات التي يجب اعتمادها ومن ثم يتابعون سير مخططاتهم.

لم يكن هذا الأمر ليحدث لو كان حكام هذه البلد رجال دولة ذوي عزة لا يرضون الذل والمهانة. لكن ولاءهم للغرب وحبهم للاستعمار لا يضاهيه حب، ولأنهم رويبضات هذا العصر فإنهم يفتحون البلد على مصاريعها لبريطانيا وغيرها لاستباحته واستغلال خيراته، وقد نسوا أو تناسوا قول الله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ].

في الذكرى التّاسعة للثّورة
...ويتواصل نزيف العقول والكفاءات

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

تسع عجاف مررن على اندلاع الثّورة في تونس استحال على إثرها الرّبيع العربي إلى ما يشبه ربيع العربان الذي قادهُ علي بن غذاهم سنة 1865: مجرّد انتفاضة جياع وهبّة غريزيّة يائسة سُرعان ما وُئدت في مهدها وارتدّت على أعقابها خاسئة وهي حسيرة وأودع بطلُها (كرّاكة حلق الوادي) ليتعفّن ويلقى حتفه.. ودونك (مكاسبُها) فهي خير شاهد عليها: تبعيّة وعجز وإفلاس وارتهان، فقدان للسّيادة والسُّلطان، تفريط في الثّروات والمقدّرات، فقر وخصاصة ومهانة وتهميش، قمع وظلم وتركيع وتكميم أفواه، فسق وفجور ومحاربة لله ورسوله، احتقان وعداء مستحكم بين السّلطة والشّعب.. أمّا أغرب المفارقات التي أفضت إليها ثورة 17 ديسمبر فهي انقلابها على الشّريحة التي أشعلت فتيلها بحيث أصبحت حطبًا لها :شباب يتّقدون حماسة وحيويّة وعطاءً وطموحًا أحرقتهم ثورتهم وقابلتهم بجزاء سِنّمار وتركتهم كالمستجير من الرّمضاء بالنّار.. أشعلوها لكي تكون نورًا يُضيء دربهم الحالك وينقذهم من كمّاشة الرّأسمالية التي تطحن إنسانيّتهم، إذا بها ترتدّ نارًا تلتهم طموحاتهم وتسفّه أحلامهم وتُكبّل حاضرهم وتحيل مستقبلهم إلى رماد تذروه رياح اليأس والعجز والقهر و(الحقرة) وانسداد الآفاق.. وهو مصير يستوي أمامهُ الجميع - بصرف النّظر عن الجنس والمؤهّل التّعليمي والمستوى الثّقافي - مع بعض التّصنيف الدّاخلي :فالحرقة للفاشلين، والبطالة لأصحاب الشّهائد العليا، والهجرة للأدمغة والعقول والكفاءات.. ولا ينفكّ من هذا الطّوق إلاّ من تسلّح بالرّشوة والمحسوبيّة والأكتاف وتفنّن في مسح الجوخ وأراق ماء وجهه على أعتاب المسؤولين.. ولئن أضحت الحرقة والبطالة من القضايا المستهلكة الفاقدة لعنصر المفاجأة، فإنّ ما يستوقفنا فعلاً ويثير استغرابنا هو تنامي هجرة العقول والكفاءات التّونسية: إذ يُفترض من الثّورة أن تحتضن نخبها وأدمغتها وتحدّ من نزيفهم وتحبط نيّة الهجرة عندهم وتفعّل الطّاقة الكامنة فيهم وتوظّفهم في مشروعها التّنموي، لكن ما راعنا إلاّ والظّاهرة قد بلغت سرعتها القصوى بعد الثّورة في مفارقة عابرة للقارّات ،ناهيك وأنّها لم تستثن حتّى (سليم خلبوس) وزير التعليم العالي نفسه الذي استقال وهاجر إلى كندا بحثا عن وضعيّة أفضل (؟؟؟) وصدق الشّاعر حيث قال (إذا كان ربّ الدّار بالدفّ ضاربا، فلا تلومنّ الصبية إذا رقصوا)...

أرقام مفزعة

في الواقع إنّ نزيف الأدمغة والكفاءات والعقول ليس مقصورًا على تونس فحسب، بل هو ظاهرة عالميّة يكتوي بنارها العالم الثّالث برُمّته ويستفيد منها العالم الحرّ والدّول المتقدّمة.. إلاّ أنّ للدّول العربيّة نصيب الأسد فيها، إذ تساهم لوحدها بأكثر من ثلث هجرة الكفاءات في العالم، وتستأثر كلٌّ من تونس والمغرب ومصر ولبنان والعراق وسوريا بـ 75٪ من هذا الثّلث بحيث تُصدّر 100 ألف مهاجر نحو الدّول الغربيّة يتوزّعون على القطاعات التّالية: 50٪ أطبّاء (800 طبيب هاجروا سنة 2018) و23٪ مهندسون و12٪ أساتذة في مختلف الرّتب والاختصاصات، والبقيّة كفاءات أخرى (رجال أعمال - فنّيون - حرفيّون..) أمّا النّموذج التّونسي فتتأكّد معه الظّاهرة: إذ تحتلّ تونس المرتبة الثّانية عربيًّا على مستوى هذا النّوع من الهجرة وذلك منذ سنة 2009، وهي لم تكتف بعد الثّورة بالمحافظة على تلك المرتبة بل دعّمتها..فوفق إحصائيّات منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة ارتفع نسق نزيف العقول بعد 17 ديسمبر 2010 ليبلغ 90 ألف كفاءة أي ما يعادل 09٪ من جملة التّونسيين المقيمين بالخارج موزّعين على القطاعات التّالية: الأطبّاء والقضاة والأساتذة الجامعيّين والمهندسين والطّلبة المتفوّقين ورجال الأعمال..وقد أثّر ذلك على التّركيبة السّكانية للمهاجرين التّونسيين - كمًّا وكيفًا، سنًّا ونوعًا - بحيث طغى عليها الشّباب من رجال الأعمال والباحثين وأصحاب الشّهائد الجامعيّة العُليا..كما تمّ تسجيل تحوّلات على مستوى دول الاستقبال من الوجهة التقليديّة (أوروبا الغربيّة) التي كانت تستأثر بـ 84٪ من المهاجر التّونسية إلى وجهات جديدة شملت أوروبا الشّرقية وكندا والولايات المتّحدة والخليج العربي...

(ميتة وخسارة كفن)

ممّا لا شك فيه أنّ هذه الأرقام المفزعة للعقول التونسيّة المشتّتة بين المهاجر الأوروبية والأمريكيّة تعكس شكلاً جديدًا من أشكال السّيطرة والاستغلال والنّهب للثروات :فبعد أن استنزف الأرض أو كاد، التفت الاستعمار الحديث إلى الأدمغة والعقول متجاوزًا بذلك الثّروات المادّية (طاقة - محروقات - مناجم..) إلى الثّروات المعنويّة (آثار - مخطوطات - براءات اختراع - يد عاملة - نخب وخبرات..): فقد حوّل وجهته منذ ثمانينات القرن المنصرم إلى اصطياد الأدمغة والكفاءات والعقول الجاهزة على طبق من ذهب واختطافهم وتحويل وجهتهم بالإغراءات الماديّة في حركة بلطجيّة ترقى إلى مستوى (البراكاج) والسّرقة الموصوفة.. فالكافر المستعمر لا يتكبّد عناء تكوين تلك الكفاءات ومشقّة تأهيلها وتكاليف رعايتها والسّهر عليها بل يختصر على نفسه الطّريق والمصاريف ويصادرها مُهيّأةً حاضرة جاهزة تامّة الشّروط والمواصفات، وبذلك يجني منها ثمار مجهودات الدّولة الأمّ التي استثمرت فيها الأموال الطّائلة دون أن تستفيد منها، ممّا يعود عليها بالوبال ويجعل مستقبلها على كفّ عفريت.. وقس على ذلك النّموذج التّونسي: فإنّ دول الاستقبال تستفيد من كفاءاتنا وعقولنا الجاهزة التي أشرفت الدّولة على تكوينها من 15 إلى 20 سنة وتكبّدت في سبيل ذلك الغرم الثّقيل من المال العامّ.. إذ يتراوح معدّل كلفة تعليم الطّالب التّونسي الواحد سنويًا ما بين 5 و 10 آلاف دينار حسب الاختصاصات، كما أنّ طلبة الطّب وحدهم يكلّفون الدّولة سنويًّا نحو 100 مليون دينار، كلّ ذلك على أمل أن تستفيد منهم عند تخرّجهم، لكنّ حساب السّوق لا يقابل دائمًا حساب البيدر: فغالبًا ما تستسلم تلك الكفاءات إلى الإغراءات الغربيّة ويقع تحويل وجهتها إلى المهاجر، ممّا يوقع البلاد في خسارة مضاعفة، تكلفة التّكوين والقيمة المضافة للكفاءات (ميتة وخسارة كفن)...

إذا عُرف السّبب

لفهم هذه النّتيجة المؤلمة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار جملة من المعطيات، أوّلاً: أنّ الكافر المستعمر وأذنابه بالدّاخل يتربّصون بنخبة المسلمين وبالخلايا الحيّة في جسد الأمّة وقد أقاموا بنية تحتيّة داخليّة وخارجيّة إمّا لاختطافها أو لتصفيتها ،ودونكم الشّهيد البطل محمد الزّواري.. ثانيًا: أنّ المناهج التّعليمية المحليّة قائمة على أساس وجهة النّظر الغربيّة في الحياة وقد أثمرت جيلاً ممسوخًا منبتًّا أسيرًا للنّموذج الغربي مضبوعًا بثقافته وحضارته يرى في الهجرة إلى الخارج حلمًا بعيد المنال وفرصةً العمر التي لا تُعوّض.. ثالثًا: أنّ النّظام في تونس - كما في سائر الدّول العربيّة والإسلاميّة - لا يرعى الشّؤون ولا يعمل على إيجاد فرص عمل لضمان العيش الكريم لرعاياه ولا يقوم بالتّوزيع العادل للثّروة على مستحقّيها ممّا حوّل البلاد إلى جحيم بالنسبة إلى كافّة الشرائح.. رابعًا: أنّ هناك محليًا جرعة زائدة (أوفر - دوز) من حملة الشّهائد العُليا في جميع الاختصاصات أدّت إلى نُدرة الوظائف والتّكالُب على حيازتها بجميع الوسائل، كما أدّت إلى تفشّي البطالة في صفوف الكفاءات بحيث أصبحت شريحة هشّة سهلة الاختراق سريعة الاستسلام.. خامسًا: أنّ الإمكانيّات المحليّة ضعيفة جدًا بل تكاد تكون معدومة ولا مجال لمقارنتها بالإمكانيّات الغربيّة على جميع الأصعدة والمستويات ماديًا وبيداغوجيًا وإداريًا (البحث - التخصّص - الشّغل - المرتّبات - الآفاق..) ممّا يسيل لعاب كفاءاتنا ويضعفهم أمام الإغراءات.. من هذا المنطلق فإنّ الكفاءة التّونسيّة هي ابتداءً مظنّةُ الهجرة وأرضيّة لها، لأنّها واقعة في منطقة وسطى بين الإيعاز والإرغام وتنتظر أوّل فرصة تُتاح لها كي تحقّق حلمها..وإذا عُرف السّبب بطُل العجب...

هجرة أم تهجير..؟؟

على هذا الأساس وبتتبّع قنوات الهجرة لكفاءاتنا نكتشف دون عناء أنّ هناك نزيفًا ما فتئ منسوبه يتضاعف عامًا بعد آخر وأنّ هناك تهجيرًا ممنهجًا ومدروسًا لعقولنا وأدمغتنا وراءه أطراف متنفّذة ومؤسّسات قائمة الذّات.. ففيما يتعلّق بالطّلبة المتميّزين في الخارج فإنّ نسبة قليلة جدًا منهم لا تتعدّى 07٪ تقرّر العودة إلى تونس والبقيّة يهتبلون فرصة الخروج من سجن البلد ليستقرّوا في المهاجر مستفيدين من (الثّغرات الإداريّة) ولامبالاة الدّولة وعدم تنصيصها على وجوب عودتهم إلى بلدهم بعد التخرّج..

أمّا الكفاءات (المحتجزة في الدّاخل) فهي فريسة سهلة لطائفة من منافذ الهجرة الرّسميّة وغير الرّسمية، الظّاهرة السافرة والخفيّة المغلّفة بشتّى الشّعارات: فيقع إخضاعها إمّا للتّهجير القانوني عبر ما يسمّى بالتّعاون الفنّي أو عن طريق عروض الهجرة الرّسمية (أوروبا - كندا - الولايات المتّحدة - أستراليا..).. أو تخضع (للتّصدير) المغلّف بالتّعليم عبر المعاهد التّموذجيّة المجعولة أصلاً لاصطياد العباقرة والنّابغين وبيعهم لمن يدفع أكثر.. أو تتعرّض للقرصنة عبر بوّابة المراكز الثّقافيّة والمنظّمات الأجنبيّة المخترقة للجامعات حيث يقع إغراء ضعاف الهمم والنّفوس بالإقامة و(الفيزا) وبالرّواتب الخياليّة (من 5 إلى 10 أضعاف الرّواتب في تونس) وبالإمكانيّات البيداغوجيّة (تخصّص - بحث علمي..) لتحويل وجهتهم نحو المهاجر دون أن تحرّك الدّولة ساكنًا بما يشي برضاها وتواطئها.. وبين هذا وذاك فإنّ إيقاف نزيف العقول التونسيّة لا يمكن أن يتحقّق إلاّ في ظلّ دولة حقيقيّة ذات سيادة كاملة، خلافة راشدة على منهاج النبوّة ،دولة الرعاية والكفاية والسّؤدد والرضوان الربّاني...

يوسف الشاهد: «شبح الإفلاس لم يعد موجودا»

وصندوق النقد الدولي: تونس تسجل أعلى نسبة للدين العمومي منذ 1970

أ. أحمد بنفتيته

قال رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد، يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2019 أن شبح إفلاس الدولة التونسية لم يعد موجودا.

ودعا في حوار مشترك له بثته القناة الوطنية وقناة التاسعة، إلى ضرورة الاستئناس بآراء خبراء الإقتصاد الحقيقيين وليس الخبراء الذين يعتمدون المناورة على حسب وصفه.

وقال الشاهد إن 75 بالمائة من ميزانية الدولة متأتية من الموارد الذاتية، مبينا أن حجم الاقتراض سجّل تقلصا.

وفي المقابل نجد قاعدة بيانات حديثة للديون العالمية والتي نشرها صندوق النقد الدولي مؤخرا واستعرض فيها تسلسلا زمنيا حول الدين العام في تونس انطلق منذ 1970 حين كانت نسبة الدين آنذاك 38.41 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي وسجلت تونس اقل نسبة دين في العام 1975 حيث بلغ آنذاك 27.27 ٪. ومنذ 2010 -حين كان الدين 39.22 ٪ - بدا الاتجاه التصاعدي للدين العمومي ليبلغ في العام 2018 أعلى نسبة له بـ 77.01 ٪.

كما كشفت البيانات عن ارتفاع إجمالي الديون العالمية الى 188 تريليون دولار في نهاية العام 2018، اي بزيادة بـ 3 تريليون دولار عما تم تسجيله في العام 2017، كما ارتفع معدل الدين من إجمالي الناتج المحلي إلى 226 ٪ في العام 2018، بارتفاع 1.5 ٪ عن 2017

وأشارت البينات الى أن نحو خمس بلدان في العالم تفوق فيها نسبة الدين الـ 70 ٪، واجمالا هناك تراكم للديون في البلدان النامية منخفضة الدخل حيث يتعرض الخمس منها الى خطر كبير او إلى محنة الديون.

وشملت القائمة أكبر ثلاثة مقترضين في العالم (الولايات المتحدة والصين واليابان) والتي تشمل أكثر من نصف الدين العالمي، ويتجاوز حجم حصتهم من الناتج العالمي.

حيث بلغت مستويات الدين العام في معظم الدول مستويات عالية على أساس المعايير التاريخية، باستثناء الولايات المتحدة واليابان لخفض مستويات الدين العام التي تراكمت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، إلا أن مستويات الدين العام ما زالت أعلى من المستوى الذي وصلت إليه عام 2008 في 90 ٪ من الاقتصادات المتقدمة، وفي نحو ثلث هذه الدول تزيد مستويات الدين العام بأعلى من 30 ٪ عن مستوياتها خلال الأزمة المالية العالمية. وبالنسبة الى الاسواق الناشئة ارتفع معدل الدين العام الى مستويات شبيهة بما تم تسجيله خلال ازمات منتصف الثمانينات والتسعينات.

ومن المؤلم جدا أن نرى ونسمع أن تونس وبلاد المسلمين عامة تئن تحت وطأة القروض الربوية، للدول الغربية الاستعمارية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وأن فيهم من يعيش الفقر المدقع، رغم الموارد الطبيعية الهائلة، ورغم الثروات والمقدرات الطائلة، التي حبا الله سبحانه وتعالى بلاد المسلمين كلّها، إلا أن حكام المسلمين عملاء بالجرم المشهود، فقد أسلموا هذه الثروات للغرب وشركاته، واستأثروا بما يلقونه لهم من فتات رشاوى وسحت، بعد أن سمحوا لهم بالعبث في سياسات البلاد..

فمن غير الصواب طرح مسالة المديونية الخارجية لما يسمى بالدول النامية، أو بتعبير أدق البلاد المتخلفة، ومنها البلدان الإسلامية، دون أن يكون البحث في سياق كونها عاملاً من عوامل التبعية الاقتصادية ومنطقياً التبعية السياسية.

إذ ان القروض الأجنبية والمديونيات ليست سوى تمويلاً لأزمات أنتجتها تلك الأنظمة في بلادنا، ولا أحد غير تلك الأنظمة، إذ أهدرت موارد البلاد على كثرتها وغناها، ورهنت اقتصادها وإرادتها السياسية بيد عدوها المستعمر، فزعموا أن هذه المديونيات خطوة للازدهار وحل الأزمات، وأن هذه القروض من أجل التنمية؛ فإذا بها تنمي التخلف الاقتصادي، والارتهان الكلي للبلاد والعباد.

حكومات تقترض المليارات باسم الشعب زورا ليستفيق الأخير تحت ثقل عبء تلك الديون وسدادها، فترتفع أسعار الخبز والوقود والأساسيات وتهبط العملات وتتحول أملاك العامة للخاصة بل وللأجانب بحجة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد؛ وذلك لجدولة الديون وتحسين القدرة على السداد، ولكن لديون لا تنتهي بل تزيد، وليس مجازاً بل حقيقة عندما تصبح الإحصائيات تتحدث عن نصيب الفرد من الدين العام، إذ بلغ نصيب كل تونسي من الديون المتخلدة بذمة الدولة، 8 آلاف دينار 7,400 الف دينار في 2019.

ومن أدلّ دلائل خيانات هذه الحكومات لتونس وشعبها أنها تعلم مسبقا شروط الدائنين الدوليين المهينة ونواياهم الاستعمارية, حيث "لا توجد وجبة مجانية", كشعار غاية في الوضوح في ما يتعلق بمديونيات الدول, وكل طاقم حكومي يعلم علم اليقين أن **شروط القروض تخضع لعاملين**:

- مصالح الجهات المقرضة وضماناتها وأرباحها اقتصادياً.

- مصالحها السياسية.

وسواء أكانت الجهات المقرضة دولاً أم مؤسسات دولية أم بنوكاً تجارية, فإنها هي التي تضع الشروط, ومن الشروط تبدو ملامح القروض واضحة في أنها عبء بحت عوضاً عن أن تكون منافع.

وتمتد شروط المقرضين لتشمل التالي:

أ) سعر الفائدة، وآجال السداد، وفترات السماح.

ب) وقد تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة من الدول الدائنة أو نقل هذه الواردات على سفنها حتى.

ج) قصر تنفيذ المشروعات التي تمولها القروض على شركات الدولة المقرضة, أو الاقتراض من خلال شراء الآلات والمعدات، والتعاقد مع الخبراء الأجانب، وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع, واشتهر بخصوص ذلك قول (Trade follow aid) أي أن التجارة تتبع المساعدات.

هـ) وفي حالة البنك وصندوق النقد الدوليين, يشترط البنك الدولي مثلاً أن تكون القروض لتمويل مشاريع معينة مثل مشاريع التعمير (غير إنتاجية) وأن تكون لحكومات أو لجهات تابعة لها. كما يشترط أن لا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل (مؤشر لعبء السداد لاحقاً), أما صندوق النقد فيشترط استشارته في برامج الإصلاح الاقتصادي, في حين أنه يفرض قراراته فرضاً عند الجدولة.

و) تبني سياسات معينة من «الانفتاح والديمقراطية». أو قل بتعبير أدق سياسات الدول الكبرى التي تخترق سيادة الدول المدينة. وقد جسد الرئيس الأميركي بوش هذه الشروط في خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية, الذي عقد في المكسيك في الفترة من 22-18 مارس 2002 حيث أكد أن "تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية والفقيرة سيتوقف على احترام هذه الدول لحقوق الإنسان، واتخاذها إجراءات فعالة لاقتلاع جذور الإرهاب والفساد، فضلاً عن فتح أسواقها، والاعتناء بنظام التعليم والرعاية الصحية, وإن الولايات المتحدة ستتعامل بشكل صارم مع ذلك".

فمن أغرب الشروط مثلا نذكر، عندما طلب صندوق النقد الدولي من الجزائر خلال التسعينات أن ترهن سلالة من غنم «أولاد جلال» بمدينة الجلفة كشرط لمنحها قروض.

وهو ما صرح به قال المترشح للانتخابات الرئاسية في الجزائر «عبد القادر بن قرينة» في أحد تجمعاته الانتخابية, موضحا أن المفاوض الجزائري تفطن للأمر ورفض الخضوع لهذا الطلب, وفضل عدم الاستجابة إلى هذا الطلب الذي كان يستهدف الاستيلاء على أفضل سلالة للغنم في الجزائر..

وعليه, فإن المديونية في تونس وسائر بلاد المسلمين لم توجد إلّا لتعظيم سطوة كبار سماسرة العالم الرأسمالي الغربي وتمتين قبضتهم على موارد المسلمين وثرواتهم وتسخيرها لصالحهم, وهدر أموالهم وكراماتهم بعد سلب قرارهم السياسي, وكل ذلك لأيدي حكام ووزراء متواطئين مخادعين لأهلهم يقضون على كل نفس ينبض بحكم الإسلام أو ينادي به.

فلا يتحمل مسؤولية ما آلت اليه البلاد اليوم من ضنك وافتقار لكل أسس الكرامة والسيادة إلّا حكامها الذين أصروا ولا يزالون يصرون على اتباع سياسات وأنظمة مستوردة تنتج الأزمات وتُخضع البلاد لسطوة المرابين المتلاعبين بأقوات الناس, حكومات تجيئ وترحل ولا تترك لنا سوى ضنك العيش والتبعية الكاملة لمجرمي الغرب الاستعماري وسياساته التفقيرية السالبة لكرامة المسلمين.

اذن, لا خلاص لتونس من شرور المديونية ونتائجها المذلة إلّا بفكّ الارتباط مع تلك الأطراف الدائنة وما معها من سياسات تشريعية نقدية واقتصادية, والتوقف مباشرة عن إعطاء قيادة البلاد لمن يمدّ حبائل الغرب ونُظمه الاستعمارية للحكم بأهواء الحاقدين على المسلمين, ولتوضع أحكام الله موضع التنفيذ. بعد استرداد الشعب لسلطانه على ثروته التشريعية أولا, فيتسنى له فرض سلطانه على ثرواته وقوت أفراده.

أحكام الإسلام حلّ جذري للنهوض بالقطاع الفلاحي وغلاء المعيشة

محمد زروق

الخبر:

اتحاد الفلاحة يطالب بتسعيرة مرجعية للطماطم الفصلية ويُلوّح بمقاطعة الموسم

التعليق:

أعلن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري يوم الخميس 19 ديسمبر 2019 عن مطالبة الفلاحين بتسعيرة مرجعية للطماطم الفصلية لا تقل عن 218 مليما للكلغ الواحد.

وأوضح الاتحاد في بلاغ صادر عنه اليوم انها لمطالبة بالتسعيرة المذكورة تأتي بالنظر الى "الوضع الصعب الذي تمر به منظومة انتاج الطماطم الفصلية المعدة للتحويل والخسائر الفادحة التي تكبدها الفلاحون جراء ارتفاع كلفة المستلزمات والمدخلات وتدني السعر المرجعي وتأثيرات التغيرات المناخية وقلة الموارد المائية.

ويذكر أنّ السعر المرجعي المقدر بـ 147 مليما الذي لا يغطي تكلفة الانتاج، إلى جانب أن الفلاح أصبح غير قادر على الانتاج بسبب نقص الماء وغلاء المشاتل والأدوية والأسمدة. كما دعا منتجو الطماطم الفصلية إلى التعجيل بمراجعة السعر المرجعي والاسراع بمراجعة وتفعيل عقود الانتاج بشكل يحفظ ويصون حقوقهم، وهدّدوا بإمكانية مقاطعة الموسم ودعوة الفلاحين إلى عدم زراعة الطماطم الفصلية المعدة للتحويل.

إنقطاع الطماطم الفصلية المعدة للتحويل يواجه كغيره من القطاعات الفلاحية عدة مشاكل وعراقيل ويشكوا من إشكاليات كبيرة على غرار ارتفاع أسعار البذور والأسمدة الموردة إلى جانب استمرار تأخر خلاص الوحدات الصناعية لتحويل الطماطم للفلاحين إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه ، فعند دراستها ودراسة المردودية الاقتصادية للقطاع والتعمق فيها من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بإنقاذ هذا القطاع الحيوي بما يضمن الحد الادنى من الربح للفلاح ويضمن له كرامة العيش وتلافي الخسائر الكبيرة التي يتكبدها خصوصا صغار الفلاحين من موسم إلى آخر، نلمس حقيقة غياب ارادة سياسية ورؤية واضحة للقطاع الفلاحي ككل ولقطاع الطماطم بصفة خاصة.

تُعدّ الفلاحة من أهم مصادر الاقتصاد وركائزه إذ تتعلق مباشرة بالأمن الغذائي وهي أسّ من أسس تحقيق حاجات الناس الأساسيّة وإهماله سبب من أبرز أسباب ضنك المعيشة. وبالتالي فإنّ الإهمال المتعلق بغياب إرادة سياسية ورؤية واضحة والمحاولات المتكررة للتفويت الصريح في هذا القطاع للأجانب كما تحاول السلطة فعله منذ مدّة هو سبب من أسباب ترسيخ الاستعمار وربط مباشر لأرزاق الناس بمجرمي الغرب ليصبح متحكما حتى في لقمة العيش وفي ثمن الخبز اليوميّ... لذا لابدّ من الوقوف وقفة حاسمة وأن نخطو خطى ثابتة لصدّ هذا العبث وإيقاف النزيف الحاصل من ورائه والتقدّم خطوة نحو استقلال البلد والحفاظ على أمننا الغذائي بناء على أحكام نظام الإسلام المتعلّقة بالأرض والزراعة, علما وأنّ أهل البلد مؤمنون بضرورة تطبيق الإسلام ولم يبقى أمامهم وأمام تطبيق الإسلام سوى فهم أحكام نظام الإسلام والتحرّك عمليّا من أجل فرض تطبيقها.

بمناسبة الذكرى التاسعة لانطلاق ثورة الأمة من سيدي بوزيد الأبية، شرع حزب التحرير/ ولاية تونس في أنشطة سياسية يستنهض من خلالها أهل الزيتونة والقيروان ليتمموا ثورتهم بالإسلام باعتباره المشروع الحضاري الوحيد القادر على تحرير الأمة تحررا شاملا غير منقوص.

ففي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، قام شباب حزب التحرير بوقفة إثر صلاة الجمعة بجامع سيدي بوزيد رفعت خلالها الألوية والرايات وألقيت كلمة ووزعت همسة بعنوان [لِرَجْعَةِ لَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةٌ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ]، ثم تم يومي 16 و17 كانون الأول/ديسمبر 2019 تعميم هذه الهمسة على معظم مناطق البلاد.

وقد جاءت الهمسة في شكل تساؤلات استنكارية وتوضيحية من قبيل:

"إلى أين يا أهل تونس؟... هل طردتم الطاغية من أجل ديمقراطية بائسة عاجزة لم تجنوا منها سوى سنوات عجاف من الضنك والبؤس، قد تعقبها خمس سنوات أخريات نحسات حذركم الله منها: [وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى]؟".

وختمت الهمسة بمخاطبة أهل تونس: "... واعلموا أنه لا حياة بلا إسلام ولا إسلام بلا دولة كالدولة التي أقامها الرسول ﷺ...".

كما نظم حزب التحرير/ ولاية تونس يوم 16 كانون الأول/ديسمبر 2019 ندوة بعنوان: "تونس تحتاج إلى دولة، وليس لكم والله إلا الإسلام والخلافة"، وقد بدأ الأستاذ علي السعيدي بمقدمة حول دور الانتخابات الأخيرة في إطالة عمر الفساد وقطع الطريق أمام توجه الأمة نحو إقامة شرع الله، مستشهدا بواقع الحال على فساد النظام، ثم ألقى الأستاذ سعيد خشارم عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس كلمة بعنوان: "الديمقراطية نظام كفر وتضليل اختلس ثورتكم، وشتت جهودكم، وأوردكم المهالك"، ثم كانت كلمة الختام للأستاذ محمد الناصر شويخة حول عنوان الندوة أعلاه.

وقد بلغت هذه الفعاليات أوجها يوم ذكرى الثورة في "سيدي بوزيد" حيث ألقيت كلمات في ساحة الثورة، أعقبتها نقاشات حية وتفاعلات إيجابية من الحضور، كما رفعت شعارات تطالب المسلمين في تونس بحتمية القطع مع الروابط الاستعمارية وضرورة إتمام الثورة بالإسلام حتى تبلغ بر الأمان، من قبيل "صف واحد يا أحرار ضد حكومة الاستعمار" و"قائدنا للأبد سيدنا محمد"...

وسيواصل حزب التحرير/ ولاية تونس فعالياته إلى ما بعد 14 كانون الثاني/يناير 2020 لاستنهاض همم "أحفاد عقبة" لمواصلة ثورتهم حتى تبلغ منتهاها بإقامة دولة تستند في قرارها إلى سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية تونس

الديمقراطية نظام كفر وتظليل، اختلس ثورتكم وشتت جهودكم واوردكم المهالك

سعيد خشارم

الخبر:

قال الحق جل وعلا في محكم التنزيل قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ويقول سبحانه بل نقذف بالحق على الباطل بل نقذف بالحق فيدمغه فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون حقيقه ربانيه انزلها المولى عز وجل في القران العزيز الباطل زاهق والحق ثابت دامغ ايها الثائرون على الباطل، يا من كنتم سباقين من بين شعوب العالم لإعلانها مدويه من هنا من سيدي بوزيد مهد الثورة على الباطل الشعب يريد اسقاط النظام فأجابكم شعب تونس بأكمله ونزل للشوارع بصدور عاريه امام قوه ظلم غاشمه فسقط من سقط من الشهداء وزاد فتيل الثورة الى ان جعلتم راس الحكم بن علي وبطانته اللعينه وحزبه الشيطان. فأحييتهم سنه من اعظم سنن الانبياء والمرسلين الثورة على الباطل وانتهجت شعوب عالمنا الاسلامي الذي أزيل الحق من سلطانه وخلفه باطل الاستعمار الكافر نهج ثورتكم المباركة فسقطت رؤوس باطل كان الكل يراها فرعون عصرها لا قبل لشعوب بها انتم بشجاعتكم ووعيكم هؤلاء الفراعنة وغرزتم حربه في صدر الاستعمار الغربي أس البلاء وصاحب النفوذ في بلاد المسلمين لكن في الذكرى التاسعة من انطلاق ثورتكم العزيزة نراجع معكم حصيلة هذه السنوات الثمانية من سلطانكم بعد ثورتكم على الباطل فنجد انها سنوات خداعات كذب فيها الصادق وصدوق فيها الكاذب وخون فيها الامين واتمن فيها الخائن ونطق فيها الرويبضة واسكت فيها القادة المخلصون.

الم يقل لكم حزب التحرير منذ البداية ان النظام الذي يجب ان تسقطوه هو النظام الديمقراطي الكافر الذي يشرع من دون الله فيجعل التشريع في الظاهر بحسب اغلبيتكم لكنه في الحقيقة بحسب مصالح رؤوس الاموال التي يمتلكها الاستعمار مباشره بشركاته العابرة للقارات اوعن طريق رؤوس أموالهم فاسدين مفسدين يستثمرون اموالهم في ما يجعل حياه المسلمين في تونس طبق طريقه العيش الغربية فالأصوات تشترى والنواب كذلك، والحملات الانتخابية تمول بالمال الحرام الفاسد والعملاء الذين أعيدوا من باريس ولندن وامريكا يعيدهم الاستعمار لبلدكم حتى يكون بديلا له عن بن علي ودكتاتوريته في ديموقراطية فاجرة، كاذبة، خاطئة...

سنوات خداعات ألم ينبهكم فيها حزب التحرير من الديمقراطية وانتخاباتها

ألم يقل لكم أن النظام الذي ناديتم بإسقاطه خرج من الباب وأعيد من الشباك، ألم يذكركم في حملته «ومن احسن من الله حكما» بأن النظام الديمقراطي القائم هو الظالم قبل ظلم بن علي، وأنه لا سبيل لتحركم الا إلا بإسقاطه وإقامه نظام الاسلام العظيم في دولة الخلافة الراشدة عوضا عن جمهورية فرنسا الصليبية.

ألم يبين لكم حزب التحرير في انتخابات 2014 أن هذه الانتخابات هي لرسكلة النظام الساقط وإعادته بوصفه خياركم أنتم رغم نسبه المشاركة الضعيفة.

سنوات خداعات، ألم يعرض عليكم حين المصادقه على دستور التأسيسي الصورة المطابقة لدستور 59 المصاغ بيد الاستعمار الفرنسي، دستورا إسلاميا لدولة اسلاميه مستنبطا من كتابكم العزيز ومن سنة نبيكم المصطفى صلى الله عليه وسلم؟ ألم يحذركم من انتخابات 2019 باعتبارها تركيزا للاستعمار وجريمة لكل من شارك فيها؟

سنوات خداعات, ماذا جنيتم فيها من كذب الحكام وخيانتهم وعدم التفافكم حول مشروع حزب التحرير الرائد الصادق الذي لا يكذب أهله؟ هل أخذتم على يد المجرمين لتقصروهم قصرا على الحق ما أمركم نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم حيث قال: «ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا, ولتقصرنه على الحق قصرا, او ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعنكم كما لعنهم»

سنوات خداعات, تراخيتم في الأخذ على أيديهم فتمادوا: زاد الفقر وزاد الغلاء وزادت البطالة وزادت المديونية وزاد الارتهان الى صندوق النقد الدولي وأصبح التدخل الغربي الاستعماري سافرا, ولما قام حزب التحرير يكشف خيانتهم وتواطؤهم في بيع البلاد وتركيز الاستعمار هرسلوه بالايقافات والمحاكمات ومنعوه من التواصل معكم في الأماكن العامة, وحتى الخاصة.

أيها الثائرون على الباطل إن الزمرة التي تحارب مشروع الاسلام الحضاري العظيم تريد ان تشغلكم بالمعارك الزائفة بين يمين ويسار, بين ثوري ونظام بائد, وبين دستوري واخواني, وكلهم سرقوا ثورتكم باعوكم لعدوكم.

ومازال حبل خيانتهم على الغارب, يكفي مثال تمرير قانون ميزانية 2020 تحت غطاء المعركة الهزلية التي استقطبت كل تغطية إعلامية فمرّ القانون دون نقاش.

إن الديمقراطية هي أس البلاء, وهي باطل هذا الزمان وهي زاهقه بأمر الله وحوله وها نحن نشاهد أزماتها عند معتنقيها المؤمنين بها. فلماذا يتشبث بها بعض مثقفين والنخب السياسية؟؟

وهي دين الغرب الرأسمالي وشرعته, وديننا نحن توحيد الله وتطبيق شرعه, إذ يقول الحق سبحانه: «لكم دينكم ولي دين».

اقذفوا باطل الديمقراطية بالحق الذي جاءكم من ربكم فتتحرروا من التبعية والاستعمار والتخلف, وتتحرروا من الحكام الرويبضات وتنكشف عنكم السنوات الخداعات ويتقدم إلى قيادتكم المخلصون لله ولرسوله والمؤمنين في دوله الحق والعز كما بشّر بها سيد الخلق عليه الصلاة والسلام، «ثم تكون خلافة».

ترشيد الثورات لكي تؤتي أكلها

محمود رضا

قيل ليس وجود الظلم مدعاة للثورة، وإنما الشعور بوجود الظلم هو الباعث على الثورة. فإن من تشرب العزة وغرف من معين الكرامة وتربى على مفهوم ان لا تسجد جبهته إلا لله يستحيل عليه أن يرضى بالعبودية لأنظمة الجور وأدوات المستعمر.

إن الأمر الطبيعي في الإنسان صاحب الإحساس والفكر أن لا يقبل الظلم ولا يرضى معيشة الذل. وكذلك فإن من آمن بهذا الكتاب الكريم يتمثل العزة والكرامة حتى وهو في مرحلة الضعف وتجبّر الظالمين, اذ قال تعالى: "وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ" الآية 139 من سورة آل عمران

ولما كانت أمتنا أمة حية جاءت الثورة على أرض الواقع كنتيجة طبيعية لتراكم جبروت الأنظمة وفسادها وإفسادها، فثبت بما لا يقبل الشك أننا أمة حية تضرب في عروقها دماء الكرامة ورفض الذل. ولكن الثورة على الظلم ورفض الواقع الفاسد دون وجود تصور واضح للبديل عن هذا الواقع وعن هذه الأنظمة يقود الى ان يكون مصير الثورة السير الى المجهول او الى إعادة صياغة الواقع الفاسد وتبديل وجوه بوجوه وفاسد بفاسد.

وهذا ما رأيناه في مصر واليمن وليبيا حيث يتم استبدال وجوه بوجوه أخرى ويتم تكريس الواقع بروتوش بسيطة لا تؤثر على توصيفه.

فكيف يتم ترشيد الثورة؟

لا بد من القول أننا أمة مسلمة، نزلت عليها رسالة هداية من قبل ألف واربعمائة سنة لتخرج الناس من الظلمات الى النور ومن ظلم الأنظمة والدول الى عدل الاسلام. فحين نثور على الواقع الفاسد وعلى أنظمة الجبروت لا يصح أن تكون ثورتنا مجرد غضبة من أجل المأكل والمسكن والتطبيب والعيش الكريم، وإن كانت هذه حقا من حقوقنا. بل لا بد أن تكون ثورتنا غضبة لله ولشريعته ولدينه. وذلك للأسباب التالية :

أولا: لأن الله عز وجل أمرنا ان نسيّر أعمالنا بحسب شرعه، أن نحكم هذا الشرع في كل شؤون حياتنا، والأنظمة التي ثرنا عليها عطلت شرع الله وأفسدت حياة الناس واباحت المحرمات وحرمت المباحات بل حاربت الإسلام واجتهدت على أن تفسد عقيدة الأجيال واخلاقهم.

ثانيا: لا يمكن ان تكون هناك حياة هنيئة محترمة فيها طمأنينة وسكينة دون تطبيق الإسلام والإلتزام بشريعة الله تعالى.

قال تعالى: "مَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ" الآية 124 من سورة طه

فالإسلام وحده يحقق للبشر سعادة الدارين وراحة البال، وبتطبيقه يطمئن الناس على أرواحهم وأموالهم واولادهم .

أما الانظمة العلمانية أو الديمقراطية فهي تفسد حياة الناس بالموبقات واباحة المحرمات، وتفسد طعم الحياة بتحكيم أنظمة وضعية فاسدة مفسدة.

ثالثا: عندما تكون الثورة من أجل تطبيق الإسلام ومن اجل العيش بحسب شريعة الله فعمنى ذلك أن الموضوع ليس قضية وطنية او تونسية بل قضية أمة تجتمع على عقيدة واحدة وشريعة واحدة ويلزمها دولة واحدة.

وبالتالي تسقط الحسابات الوطنية والقومية والإقليمية من مفهوم الثورة على الظلم.

إن أعظم ثورة قامت في التاريخ هي الثورة التي اقامها الرسول صلى الله عليه وسلم على الجاهلية، والتي جد فيها العمل لإيجاد أمة جديدة على أساس عقيدة جديدة موافقة للفطرة ومقنعة للعقل.. فكانت طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم في التغيير وإيجاد مجتمع إسلامي في المدينة هي الطريقة السليمة الصحيحة للتغيير ونسف الجاهلية وإقامة كيان مسلم يحمل رسالة الاسلام ويعيش الناس في كنفه في هناء وراحة.

إن تصور خروج الناس للشارع ومناداتهم بإسقاط النظام واعتبار اسقاط النظام غاية لذاته جون وجود تصور للبديل اللازم على اساس عقيدة الأمة، انما هو رهان خاسر وتضييع للطاقات، وتيهان في صحراء الفكر والأفكار.

إننا إذا أردنا ان نحرر انفسنا وأمتنا من الظلم والتجبر، وتحرير بلادنا من نفوذ الكافر المستعمر ومن ثقافته الفاسدة ومن الوسط السياسي العميل الذي أوجده لا بد من أن نجعل التغيير على أسس مدروسة وليس ارتجالية، وأن نسير مع الأمة في عمل سياسي قائم على العقيدة الاسلامية. فالثورة المحصنة بعقيدة الاسلام وبثقافته غير قابلة للسرقة والتحريف.

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ" الآية 24 من سورة الأنفال

الانتخابات الرئاسية في الجزائر هل نجحت السلطة في الالتفاف على الحَراك؟

بقلم: الأستاذ صالح عبد الرحيم الجزائر

بحسب الأرقام المعلنة من طرف السلطة الوطنية «المستقلة» المشرفة على الانتخابات، فإن نسبة المشاركة كانت بكل المقاييس متدنيةً في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الجزائر يوم 12/12/2019م بخمسة مرشحين متسابقين أبرزهم عبد المجيد تبون وعلي بن فليس (كلاهما رئيس حكومة سابق) في أجواء مشحونة بالسخط والرفض في الشارع بشكل غير مسبوق بعد أزيد من تسعة أشهر من الاحتجاج بنفس الشعارات والمطالب على منظومة الحكم الفاسدة في البلد. فقد كانت نسبة المشاركة والإقبال على صناديق الاقتراع بعد فرز الأصوات ٪39.83 من عدد المسجلين في القوائم الانتخابية البالغ عددهم 24.4 مليوناً داخل البلد وخارجه، باحتساب الجالية. وهو ما يعني أن عدد المقاطعين اقترب من 15 مليوناً من مجمل الكتلة الانتخابية! وكانت نتيجة الاقتراع قد حُسمت في الدور الأول وفق مقتضيات المرحلة وإملاءات أصحاب القرار بفوز المرشح «الحر» عبد المجيد تبون بنسبة ٪58.15. يجدر الذكر أن الفائز بمنصب الرئاسة في هذا الظرف الاستثنائي هو ابن جبهة التحرير الوطني التي هي دوماً أداة الفعل السياسي للسلطة في الجزائر، حتى وإن غابت عن المشهد. فهو بهذا الفوز يجسد على أرض الواقع استمرار الزمرة نفسها في الحكم، وهو المتمرس في الإدارة طوال حكم بوتفليقة بل قبل ذلك، وهو المقرب من الزمرة النافذة التابعة للإنجليز والقريب من دواليب السلطة، الذي كان قد أُسندت له رئاسة الحكومة في 2017م، إلا أنه لم يعمر في ذلك المنصب سوى ثمانين يوماً، حيث أزيح بسبب مناهضته لنفوذ رجال الأعمال وما قيل حينها عن عزمه فصل المال عن السياسة بعد تغول أصحاب المال الفاسد في المنظومة البوتفليقية السابقة. فكأنه كان بتلك الحادثة يُهيأ من طرف أصحاب القرار للدور الذي أُسند إليه ويلعبه الآن! فأي «جزائر جديدة» تعد بها السلطة إذن؟

الجدير بالذكر أيضاً هو أن السلطة تفننت في ابتكار أساليب جديدة في مصادرة الإرادة الشعبية عبر رسم كل محطات المسار من أوله إلى آخره بطرق ذكية بدءاً بتفصيل قانون الانتخابات وإنشاء السلطة المستقلة المشرفة عليها بدل وزارة الداخلية التي أُبعدت هذه المرة تماماً ولو في الظاهر عن الإشراف على الانتخابات، ثم عبر تسخير جهاز العدالة في المحاكمات المتتابعة للخصوم ورموز الفساد، والتلاعب بالصحافة والإعلام بالأوامر والتوجيه وشراء الذمم والتضليل والدعاية، وعبر ضبط طريقة سحب الاستمارات وحصر المرشحين في عدد من أزلام السلطة ثم ترتيب مناظرة متلفزة للمتسابقين عشية الانتخابات، ليظهر للجميع أن نتيجة الانتخابات لن تعرف هذه المرة إلا يوم الاقتراع، وهو ما أضفى عليها عند العامة طابع الشفافية والنزاهة. وقد بدا جلياً طوال كل هذه الفترة أن همَ السلطة الفعلية كان وبكل تأكيد إجراء الانتخابات في موعدها وبأي ثمن، وذلك من أجل اكتساب الشرعية اللازمة للمرحلة المقبلة. إلا أن عبد المجيد تبون وبعد تسلمه الرئاسة سوف يواجه دون شك مهمة صعبةً للغاية، إذ سيكون حتماً في مواجهة الحراك المصمم على مطالبه في الشارع، فضلاً عن مواجهة اختبار تحقيق وعوده الانتخابية التي على رأسها حل معضلة النهوض بالاقتصاد، واسترجاع الأموال المنهوبة التي قال إنه يعرف كيف يستردها، وحل مشكلة البطالة في أوساط الشباب، وبعث منظومة التعليم،... وغير ذلك من التحديات. علماً أنه تردد على لسانه مراراً خلال الحملة الانتخابية أن هذا الحراك السلمي المبارك جاء في الوقت المناسب ليخلص البلاد والعباد من العصابة التي عبثت بمقدرات الجزائر. وإذ صرح الرئيس الجديد أيضاً في تناغم مع المؤسسة العسكرية أنه يريد إنشاء «جزائر جديدة»، وأن من أولوياته إجراء تعديل دستوري يحد من صلاحيات الرئيس «الإمبراطورية» وإدخال تغييرات جذرية على قانون الانتخاب، فإن البلد قد يكون على موعد مع فصول جديدة من التحولات والتجارب على الشعب! وهل يمتلك تبون حقاً مفاتيح التغيير في الجزائر؟

وجب التذكير هنا بأن المؤسسة العسكرية وصلت إلى هذه المحطة (تنظيم الانتخابات الرئاسية) بعدما كانت قد ألقت بكل ثقلها في الساحة السياسية من خلال خطابات رئيس الأركان الجزائري الفريق أحمد قايد صالح المتتالية من الثكنات من مختلف النواحي العسكرية عبر أشهر، وبتفعيل المواد الدستورية ذات العلاقة لإزاحة بوتفليقة الذي حكم الجزائر عشرين عاماً، عن المشهد، وذلك بعدما قام بضرب الخصوم ونعتهم بأذناب الاستعمار الفرنسي وبتهيئة الأجواء وامتصاص غضب الناس في الشارع وتقليص زخم الحراك لقبول رؤية سلطة الأمر الواقع عبر ندوة للحوار، ثم عبر إنشاء ما سمي «السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات» برئاسة وزير العدل الأسبق محمد شرفي التي كانت تتويجاً لما تمخض عن جهود هيئة الحوار والوساطة التي قادها على مدى أسابيع الوزيرُ السابق كريم يونس. من خلال كل ذلك ومن خلال تبني فكرة «مرافقة» الحَراك وخدعة الاستجابة لمطالبه منذ انطلاقته والتحذير من عواقب تأجيل العودة إلى المسار الدستوري ومن مخاطر عدم الاستقرار، تمكنت السلطة الفعلية المتمثلة في المؤسسة العسكرية الممسكة بالبلد من الوصول إلى إمضاء خارطةِ الطريق المرسومة المتمثلة أولاً في إجراء الانتخابات الرئاسية، رافضةً أية مرحلة انتقالية لطالما طالب بها الخصوم، بل مستعجلةً إجراءها في موعدها ومستخدمةً أساليب ذكية في إخفاء دورها فيها.

أما من جانب الحراك، فإنه قطعاً لن يذهب بعيداً في تحقيق التغيير المنشود. ولكن يبدو أنه سوف يستمر لبعض الوقت في انتظار ما سيقوم به الرئيس الجديد من إجراءات ملموسة لتحسين الأوضاع وتحقيق «مد يده إلى الحراك الشعبي» كما وعد. كما يمكن القول بالجملة إن الحراك الشعبي في الجزائر وقع في مطب حصر الفساد في السطو على المال العام دون غيره، وفي مطب تسقيف الانتماء والولاء والهوية بالفكرة الوطنية الهابطة، وإعادة بناء الدولة على ذلك، متجاهلاً مسألة استرجاع بل تفعيل الهوية الحقيقية لأهل البلاد المتمثلة في الإسلام عقيدةً ونظاماً للحياة. وهو ما يعني عدمَ تفعيل عوامل القوة الحقيقية الكامنة في الأمة الإسلامية، المستهدَفة أصلاً من المستعمِر الغربي بهذه الشَّرذمة والتقسيم. كما أنه وقع في مطب مطلب الدولة المدنية، التي تعني لدى جزء من المنخرطين في الحراك إبعادَ العسكر عن السياسة، وعند الجزء الآخر إبعاد الأيديولوجيا عن المطالب، وفي كلتا الحالتين المستهدف هو الإسلام. إذ يبدو أن الخلفية ليست إلا استنباطاً من الواقع وتأثراً بفكر الغرب وما راج بين «الإسلاميين» مما توصلوا إليه بسبب الواقعية من نتائج بعد فشلهم في تجارب عديدة مرتمن أن العسكر يجب أن يبتعدوا أو يُبعدوا عن السياسة، وأن الحكم المدني في البلاد هو الحل، وأن الجيوش في البلاد الإسلامية لا خير فيها، إذ هي دائماً رهن إشارة الحاكم الظالم المرتبط بأسياده في الغرب، كما أنها تصطف في كل انتفاضة شعبية على الظلم والفساد دوماً مع الحكام الطغاة المستبدين، وهو ما حدث على سبيل المثال في مصر وقبل ذلك في الجزائر مع جبهة الإنقاذ في لحظة الصدام مع ما يريده الشعب المسلم، وذلك أن «الإسلاميين» كادوا أن يصلوا «ديمقراطياً» إلى الحكم في الجزائر لولا تدخل العسكر، الذين أجهضوا ما سمي «التجربة الديمقراطية»، بل إنهم وصلوا فعلاً عبر الصناديق إلى سدة الحكم في مصر، ولكن العسكر تدخلوا في العملية مجدداً وأزاحوا مرشح الإخوان وحالوا دون نجاح العملية، أي حالوا دون بقاء مَن اختارهم الشعبُ في السلطة.

ولكن إذا علمنا أن الجيوش عامةً هي التي تمثل أهل القوة في كافة البلدان، وأن طلب النصرة من أصحابها في بلاد المسلمين من أجل إقامة حكم الإسلام إنما يكون من هذه الجيوش، وهو ما يبدو في نظر كثير من «الإسلاميين» المولعين بالفكر الديمقراطي فكرةً خياليةً سخيفةً مثيرة للسخرية والضحك، مع أنها حكم شرعي، وإذا علمنا أن الغرب بعدما أزاح الإسلام عن الحكم بهدم الخلافة، ثم أنشأ على أنقاضها هذه الدول الوطنية الهزيلة الموجودة الآن، إنما عمد إلى تسليم الحكم عملياً للعسكريين الموالين له، بواجهة مدنية. وإذا علمنا أيضاً أن العقلية العسكرية لا تصلح لتسيير الشأن العام، وأنها تختلف عن العقلية السياسية، إذا علمنا كل ذلك، وصلنا إلى معرفة سبب زلة المسلمين ووقوعهم في هذه المطبات اليوم. علماً أن الحكم الشرعي في كيفية أخذ الحكم إنما هو طلبُ نصرة من يمتلك القوة الفعليةَ في البلاد، وهو الجيش، وذلك من أجل إقامة الدولة على أساس الإسلام في بلاد المسلمين وضمان بقائها، وهذا هو الحل الشرعي الصحيح. إلا أن هذه الإشكالية ليست هي المعضلة الوحيدة في بلاد المسلمين، فقد تعمَّد الغرب بعدما استلم البلاد تضليلَ الأمة وخلطَ المفاهيم في أذهان المسلمين في كافة مناحي الحياة وعلى جميع المستويات، وذلك بواسطة الحكام العملاء وأذنابهم الذين باتوا الحاجز الأول أمام حمَلة أمانةِ إعادةِ الأمة إلى دينها ومكانتها وسابق مجدها، هذه العودة إلى الإسلام التي لا تعني عند مَن منَّ الله عليهم بفهم طريقة العودة إلى الدين وتصحيح مسار الأمة وإعادتها إلى السكة ووضعها على الصراط المستقيم سوى إقامة دولة الخلافة مجدداً، التي بها يتحقق تطبيقُ نظام الإسلام.

الانتخابات الجزائرية بين رفض الشارع وتأييد التيار السلفي المدخلي

حسن عمور

شهدت الجزائر الأسبوع الماضي انتخابات الرئاسة في أجواء مشحونة يغلب عليها الرفض والمقاطعة، وبعد أيام حبلى بالتكهنات والسيناريوهات، أسدل الستار بفوز المرشح عبد المجيد تبون من الدور الأول بنسبة ٪58,13، بمشاركة شعبية في حدود ٪39.83 من القائمة الانتخابية حسب ما أدلت به لجنة الانتخابات.

مع أن تبون علماني خائن من ذات النظام الفاسد باعتباره كان من أكثر المقربين إلى بوتفليقة وهو الذي اختاره الأخير في 2017 ليكون رئيسا للحكومة خلفا لـ سلال..

وردّد المتظاهرون في اليوم التالي للانتخابات بعد إعلان النتائج: «الله أكبر، الانتخاب مزور»، «رئيس مزور.. جابُوه العسكر» و«الله أكبر نحن لم نصوت ورئيسكم لن يحكمنا»، في يوم الجمعة الثالث والأربعين على التوالي منذ انطلاق الحركة الاحتجاجية في فيفري.

ويوم الاثنين المنصرم دعت أحزاب ومنظمات وشخصيات من المعارضة في بيان، الجزائريين إلى «مقاومة الديكتاتورية» رافضين نتائج الانتخابات الرئاسية التي أدت إلى فوز عبد المجيد تبون وداعين إلى استمرار الحراك والمقاومة السلمية ضد الديكتاتورية. وأضاف البيان أن الحراك الشعبي، عبر التظاهرات الحاشدة في العاصمة ومدن جزائرية عديدة يوم الاقتراع وفي اليوم التالي، «يكّذب نتائج هذا التحايل على الإرادة الشعبية» معتبرا أن «الشعب الجزائري انتصر على المهزلة الانتخابية».

وتنافس خلال الانتخابات خمسة مرشحين كلهم من أبناء «النظام»، اختارتهم الدولة من بين ثلاثة عشر مرشحا لاختيار خلف لبوتفليقة الذي استقال تحت ضغط الشارع، ما أفضى إلى تدخل قيادة الجيش وإعلان حملة صورية على الفساد، تم من خلالها سجن بعض رموز النظام بغية مغازلة الشارع واستمالته لتنظيم انتخابات يتم من خلالها إعادة إنتاج ذات النظام الذي أذاق الشعب الويلات.. إذن فالأمر لا يعدو كونه مهزلة ومسرحية تم من خلالها إطالة عمر هذا النظام.

لكن، وفي مقابل هذا الحراك الذي بلغ أسبوعه الثالث والأربعين، كان «التيار السلفي المدخلي» يتربص بكل التحركات في الشارع والتحولات السياسية، داعيا إلى تحريم التظاهرات واعتبارها دعوة إلى الفتنة والفرقة.

والأدهى والأمر انّه أصدر بيانا يحثّ على ضرورة اختيار رئيس الجمهورية في موعد الانتخابات، رغم عدم إقرارهم بهذه الآلية. وهو ما تجلى في كلمة مكتوبة للشيخ عبد المجيد جمعة، تحت عنوان "دحض الشبهات فيما قيل في موضوع الإنتخابات"، نُشرت في منتدى "التصفية والتربية السلفية" الذي يشرف عليه الشيخ لزهر سنيقرة.

وورد في كلمة جمعة التي كانت على شكل تعقيب على ما نُشر سابقا حول ضرورة الانتخاب لتحقيق الأمن والاستقرار، خلص فيه جمعة إلى أن اختيار الحاكم "ضرورة ملحة"، وأكد "الرّئيس الحالي الذي يُقِرّ صاحب التّعليق أنه هو ولي، هو نفسه من دعا إلى الإنتخاب"، ومعلوم أن التيار المدخلي يعتبر الحاكم في موضع لا يجب منازعته في حكمه أبدا، إلا في حالات استثنائية جدا، والحال هذه المرة، أن الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح هو من دعا لإجراء هذه الانتخابات لاختيار خلف له لقيادة البلاد.

قال الشيخ عبد المجيد جمعة، الذي يعد واحدا من أقطاب التيار المدخلي في الجزائر، إنه في حال تعلق الأمر بتنصيب الحكام وتعيين الرئيس، فتصبح الانتخابات "ضرورة ملحة، لأن البلد لا بد له من رئيس يحكمه، والا تعرض البلد إلى مفاسد كبيرة"، واستدل جمعة في حكمه، إلى ما قاله الصحابي الجليل عمرو بن العاص "حاكم ظلوم غشوم ولا فتنة تدوم". كما أجاز كذلك الشيخ فركوس الانتخابات لمن لا يخشى على نفسه ضررا قد يلحقه من "أصحاب الحراك"، وقال في هذا الشأن: "لا أنهى من ينتخب ولا أقول له أتيت منكرا".

نقول لمشايخ سلفية الجزائر: اتقوا الله وكفاكم تضليلا للمسلمين، كيف تدّعون رفع شعار التوحيد ثم تؤيدون أنظمة علمانية هي في حد ذاتها طاغوت يجب الكفر به لاكتمال الإيمان ؟!

ومعلوم أن هذه الانتخابات لم تكن لتُفرز إلّا رئيسا من ذات النظام العلماني الفاسد العفن الذي يسعى الحراك إلى تغييره من جذوره، وكل عاقل يدرك أن هذا الرئيس سيطبق أنظمة وشرائع كفرية ما أنزل الله بها من سلطان. ومع ذلك أيّد التيار السلفي المدخلي تبون وفرح لانتخابه أو بالأحرى «تعيينه من قبل النظام»، بل واعتبره ولي أمر تجب طاعته ليسدّ ثغرة هذا الفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد منذ أكثر من عشرة أشهر.

ولقد استدلوا لتبرير ذلك بما لا يصح بدافع الأهواء أو موافقة الأجواء، فلا يصح بحال أن يؤيد المسلم او أن يفرح لانتصار حاكم ذو توجه علماني من المعلوم بداهة انه سيحكم بغير ما أنزل الله، فهذا لا دليل عليه من نصوص الوحي، بل جاءت النصوص الشرعية تنهى عنه.

واستدلالاتهم تلك لا تعدو في حقيقتها كونها تبريرات انطلت على أتباعهم، وسبب ذلك أولاً الجهلُ بالأحكام وبأصول الفقه وقواعد الاستدلال، ثم الأهواء، وما ران على القلوب من مفاهيم خاطئة. وهي استدلالات لا يحصل الاستدلال بها أصلاً إلاّ لأجل التحريف أو التضليل.

وعن استدلالهم بقولة الصحابي الجليل عمرو بن العاص، فالحاكم الظالم يقصد به الخليفة الذي يطبق الشرع فيقيم الحدود ويجاهد في سبيل الله، أما الفتنة فلم يعرف المسلمون فتنة أعظم مما نعيشه هذا الزمن الهابط من تغييب لأحكام الإسلام وتسلط الغرب على رقاب المسلمين.

قال بن تيمية: «و(إنما الإمارة هي ما أقامت الدين** ثم بعد ذلك قد تكون إمارة بَرة، أو إمارة فاجرة.» قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: « لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرة عرفناها فما بال الفاجرة؟! قال: يُؤمن بها السبُل وتُقام بها الحدود ويُجاهد بها العدو ويُقسم بها الفيء) « منهاج السنة، لابن تيمية: ج 1ص146.»

أمّا استدلالهم بالقاعدة الشرعية «أهون الشرين»، أو «أخف الضررين» وإلى جلب المصالح ودرء المفاسد، أو أحكام الضرورات، أو ما يدور حول هذه المعاني. وعند البحث يتبين أنهم لا إحاطة لهم بما يقولون، وإنما فقط السعي للتبرير والتدليس على المسلمين في دينهم. فالمعلوم بلا خلاف أن فعل أيّ من الشرّين حرام، ويجب تجنب الضررين كليهما، والواجب رفعهما وإزالتهما. والقاعدة التي هي من أعمّ القواعد الفقهية تقول: «الضرر يزال». والحديث: «لا ضرر ولا ضرار...». فكيف يُفتى بفعل أحد الحرامَيْن؟ وهل «أخف الضررين» نصٌ شرعيٌ أصلاً؟ فكيف يُترك الحديث بها؟

نعم، هناك موضع لإعمال قاعدة أخف الضررين أو أقلّ الحرامين، ولكنه استثناء من الأصل وله شروطه، وبغير تلك الشروط لا محل للقاعدة. إن من شروط إعمال هذه القاعدة أن يتزاحم الحرامان على المكلف في وقتٍ واحد بحيث إذا ترك أحدَهما وقع الآخر، ولا يستطيع تركهما معاً. هذه هي حالة إعمال القاعدة، وهي وضع خارج عن وسع المكلف. لذلك يصبح عليه أن يجتنب الأشد حرمةً. هذا هو فقه الفقهاء والأصوليين في هذا الأمر، كما بيّن عز الدين بن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، والشاطبي في كتابه «الموافقات» وغيرهما. وقد ضربوا لذلك أمثلة كثيرة، منها مثال التترس المشهور في حال إذا احتمى العدو بمن يحرم قتله من المسلمين وغيرهم، ومثال السفينة التي تغرق كلها إذا لم يتخففوا بإلقاء بعض ما أو من عليها. ومن أمثلتها اليوم أن يُصاب عضو من الجسد بمرض، فإما أن يُبتر العضو وإما أن يهلك المرء. فهنا لا خيار للمرء إلا أحد الحرامين أو الضررين، لأن أحدهما واقع لا محالة. ومع هذا فلقد وضعوا شروطًا لضبط هذه القاعدة والتحقق لملاءمتها مقصود الشارع، من أهمها: استحالة تجنب الضرر الأكبر (بعد التحقق منه) إلاّ بارتكاب الضرر الأصغر، أو أن يترتب على عدم اقتراف الضررين ضرراً أكبر.

وهنا أسأل المبررين وبخاصة من المشايخ: أين وجدتم محلاً لهذه القاعدة في مناصرة الحاكم العلماني؟

ما هو الخيار الثاني الأشد ضررًا وحُرمة ؟

كيف تعتبرون أنّ عدم مساندة الحاكم العلماني هو إلقاءٌ بالنفس إلى التهلكة ومدعاة للفتنة والخراب !؟ وكأنّ المطالبة بالمحاسبة والتغيير تدعو إلى الفتنة والقتل ورفع السلاح. مع أن القائمين على الحراك حريصون على سلميته لإدراكهم مدى مكر النظام من خلال ما عاشته البلاد في التسعينات أيام العشرية السوداء.

ألا يحق لنا في ديننا كمسلمين أن نحاسب الحاكم ونطالبه بتغيير الفساد وتطبيق شرع الله !؟ بل إنّ الإثم على الذين رضوا بأعمال الحاكم التي تُنكرْ وتابعوه عليها. ومن أعظم منكرات الحاكم الحكم بغير ما أنزل الله، فإنه وإن يكن حسابه عند الله، فإن الله جعل للمسلمين الحق في محاسبة الحاكم والتغيير عليه وجعل ذلك فرضًا عليهم.

قال تعالى: ((وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ))

((أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ))

((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا))

ومن السنة جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وإسناده صحيح، وهو مخرج في صحيح الجامع، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((سيكون عليكم أمراء تعرفون وتنكرون، فمنهم نابذهم برئ، ومن اعتزلهم نجا، ومن خالطهم هلك)).

وهذا مقارب لحديث أم سلمة في صحيح مسلم ((سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن أنكر فقد برئ، ومن كره فقد سلم، ولكن من رضي وتابع)).

وروى البيهقي والطبراني، وابن حبان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سيكون بعدي خلفاء يعملون بما يعلمون، ويفعلون ما يؤمرون؛ ثم يكون من بعد خلفاء يعملون بما لا يعلمون، ويفعلون ما لا يؤمرون: فمن أنكر عليهم فقد برئ، ولكن من رضي وتابع!»

بمعنى «فمَنْ أنكَرَ عليهم»، أي: أنكَرَ أفعالَهم ونصَحَهم، «بَرِئَ»، أي: خَلُصَ مِن تَبِعَتِهم وبرِئَت ذِمَّتُه أمامَ اللهِ منهم، ولكنْ مَن رضِيَ وتابَعَ»، أي: أمَّا مَن رضِيَ بظُلْمِهم وأفعالِهِم المُنكَرةِ وتابعَهم على فِعلِها، فهو مِثْلُهم في الإثم.

وفي رِوايةٍ مُسلم: «فمَن جاهَدَهم بيَدِه فهو مُؤمِنٌ، ومَن جاهَدَهم بلِسانِه فهو مُؤمِنٌ، ومَن جاهَدَهم بقَلْبِه فهو مُؤمِنٌ، وليس وراءَ ذلك مِن الإيمانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ».

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة))؛ متفق عليه

وروى الطبراني عن عبادة بن الصامت: ((ستكون عليكم أمراء من بعدي يأمرونكم بما لا تعرفون ويعملون بما تنكرون فليس أولئك عليكم بأئمة)) (أي لا شرعية لهم) أخرجه الطبراني بإسناد جيد.

والحديث المروي عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها، قلت يا رسول الله: إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله)) رواه ابن ماجه، وأخرجه أحمد والطبراني والبيهقي وصححه الألباني.

وحديث أم الحصين الأحمسية رضي الله تعالى عنها قالت: ((حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع .. إلى أن قالت: ثم سمعته يقول: إن أُمّر عليكم عبد مجدع - حسبتها قالت أسود - يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا)) رواه مسلم والترمذي والنسائي.

بهذه الأدلة وغيرها يتبين فرضية محاسبة الحكام على أعمالهم وعلى تصرفاتهم، والأمر جاء جازما بالتغيير عليهم، إذا هضموا الحقوق أو قصروا بالواجبات نحو الرعية أو أهملوا شأنا من شؤونها، وعلى وجه الخصوص إن هم خالفوا أحكام الإسلام، أو حكموا بغير ما أنزل الله، وهذا كله بيّن جليّ في الأحاديث الشريفة.

فأين في هذا جواز تأييد الحاكم العلماني أو مناصرته في حكمه بغير ما أنزل الله ! لا خلاف في أن الحاكم العلماني يطبق الحرام، فهل بات وجوب محاسبته والتغيير عليه مفسدة وشراً يجب تفاديه !؟ هل هم مضطرون أن ينصروا الظالم أو أن يُروّجوا له؟ هل هم عاجزون عن أن يقفوا الموقف الشرعي ويقولوا نرفض هذا المنكر ونطالب بتحكيم شريعة ربنا وتطبيق ديننا كنظام حياة.

في المقابل هؤلاء المشايخ نصروا وساندوا الحاكم العلماني من غير حتى مطالبته بتطبيق شرع الله، بل وواجهوا الحراك الشعبي بالرفض التام وحاربوه بدل مؤازرته والسعي لتأطيره وتوجيهه وفق مشروع إسلامي يُرضي الله ورسوله.

وحتى إن افترضنا جدلًا أن بعض الناس لا يستطيعون حمل الدعوة بيضاء نقية متأسين بالنبي صلى الله عليه وسلم، أفلا يستطيعون أن يجلسوا في بيوتهم ويتجنبوا الحرام ويكفوا أذى تضليلهم وتبريراتهم عن الناس؟!

إذن فالقضية ليست إختلافا في الفهم وإنما تدليس ولبس على المسلمين في دينهم، من يرضى لأمته هذا الواقع الجاهلي الذي يغيب شرع الله وهذا التمزق الذي نعيشه في أكثر من خمسين دويلة وهذا الذل والمهانة.. ولازال يصدق ويدافع ويؤيد هؤلاء الحكام الطواغيت فأمره مشبوه!!! فالأصل في العلماء أن يقودوا الجبهات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا أن يركنوا ويخضعوا ويقفوا في وجه الدعاة المخلصين وتيار الأمة..

فللأسف باتوا يتقنون التدليس وتنزيل حكام هذا الزمن الطواغيت الذين لا يطبقون الشرع منزلة الخلفاء المطبقين للشرع، ليطبقوا عليهم سائر النصوص التي تحث على طاعة ولاة الأمر، كذبا وبهتانا لتضليل المسلمين وإطالة عمر حكام الضرار. فالطاعة وعدم المنازعة أو عدم الخروج لا تكون إلا للحاكم المسلم المطبق لشرع الله، وتحديدا خليفة المسلمين. ولأجل ذلك يهملون ويتركون عشرات الأحاديث التي تقيد الطاعة بتطبيق الشرع ويستدلون ببعض الأحاديث المطلقة المتعلقة بالخليفة المطبق للشرع، وهذا كذب وتدليس ولَبْس على المسلمين في دينهم.

فحكام هذا الزمن لا طبقوا شرعا ولا وحدوا أمة، بل حاربوا الإسلام وتركوه وراءهم ظهريا ووالوا أعداء الأمة ونهبوا وأهدروا ثروات البلاد، فضلا عن تكريسهم تمزق الأمة على أكثر من خمسين دويلة.

فهؤلاء لا طاعة ولا شرعية لهم أصلا،

فكيف نطبق عليه أحكاما متعلقة بالخليفة !!؟؟

ولقد حذرنا رسول الله من هؤلاء المضلين في أحاديث كثيرة منها :

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: « أَعَاذَكَ اللَّهُ يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ » قَالَ: وَمَا إِمَارَةُ السُّفَهَاءِ ؟ قَالَ: « أُمَرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي، لا يَهْدُونَ بِهُدَايَ، وَلا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَأُولَئِكَ لَيْسُوا مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُمْ، وَلا يَرِدُونَ عَلَيَّ حَوْضِي، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَأُولَئِكَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُمْ، وَسَيَرِدُونَ عَلَيَّ حَوْضِي».

وأخيرا يجب أن يعلم المسلمون أن لا حل إلا بتغيير جدري شامل يقتلع هذا النظام الفاسد من جذوره، وأن يحمل الشعب مشروعا حقيقيا نابعا من عقيدته يستهدف تطبيق الإسلام وبسند أهل القوة والمنعة المخلصين من أبناء الأمة في الجيوش.

وما دون ذلك فهو عبث وحفاظ على ارتهان البلاد للغرب والمفسدين وبقائها في ربقة التبعية للغرب.

حفتر وتزييف إعلامه الحربي

بقلم: الأستاذ محمد صادق

قبل ثمانية أشهر بدأ حفتر عمليته العسكرية على طرابلس التي أطلق عليها اسم (الفتح المبين) وكان يتوقع أن يدخلها في أقل من 48 ساعة، وكان يراهن على أنصاره وخلاياه في بعض مدن غرب ليبيا، وقد حشد لتلك العملية الكثير من الإمكانيات من آليات ومقاتلين وذخائر وحملات إعلامية ودعائية. ومع ما كان يتلقاه من دعم مالي وعسكري وسياسي من أطراف دولية وإقليمية، فإن الأمور سارت على غير ما كان يريده من نصر بل كانت هذه المواجهات العنيفة والحرب الشرسة طوال هذه الأشهر الثمانية، وكانت هذه الخسائر الفادحة في آلياته وذخائره ومقاتليه الليبيين منهم وغير الليبيين. ومع استمرار هذه الحرب كل هذه المدة وازدياد خسائره الكبيرة في العتاد والجنود فإن حفتر ما زال يحاول بإصرار واستماتة دخول طرابلس، تدفعه في ذلك رغبته الجامحة في السيطرة والوصول إلى الحكم وليس في محاربة الإرهاب كما يدعي، وما زال حفتر يوهم أنصاره وداعميه في الداخل والخارج بأنه يحقق الانتصار تلو الانتصار في كل شهر وفي كل أسبوع وكل يوم وكل ساعة، وما زال مسؤولوه ووسائل إعلامه الحربية يواصلون حربهم الإعلامية بتزييف الحقائق وتغيير واقع المعارك على الأرض بتكرار تصريحاتهم وأحاديثهم طوال هذه الأشهر الثمانية بأن معركة دخول طرابلس قد حسمت وأن جيشه قد دخل أمس طرابلس أو يدخل اليوم أو يدخل غدا أو بعد غدٍ وهكذا...

إن حفتر يفعل ذلك في حربه الإعلامية ليوهم العالم والدول الداعمة له بأنه قد انتصر في حربه وسيطر على كل مناطق ليبيا، وأنه قد أصبح هو الرجل القوي والحاكم الفعلي ليحصل على مزيد من التأييد الدولي والدعم العسكري والمالي من الدول الداعمة له. وهو الآن وفي هذه الأيام بالذات يسابق الزمن ويحاول أن يحقق شيئا من الانتصار والسيطرة على الأرض ليسبق مؤتمر (برلين) وهو في وضع عسكري وسياسي يمكّنه من المشاركة فيه، وأن يكون حاضراً في المشهد السياسي الليبي ولديه ورقة تفاوض قوية، ولقد لاحظنا خلال الأسابيع القليلة الماضية هذا التصعيد العسكري وهذه الحدة في المعارك الإعلامية والقتالية التي يشنها حفتر على كل الجبهات، ويبدو أنه قد فعل ذلك بعد أن صدرت تصريحات من أمريكا وبعض الدول الأخرى الكبرى والإقليمية بأن يوقف حربه على طرابلس ويعود إلى المسار السلمي والحل التفاوضي، ويبدو أنه قد فهم الرسالة وعرف أن المطلوب منه هو الإسراع في حسم المعركة لصالحه وصالح الأطراف الداعمة له. ولا يفهم غير ذلك من ردة فعل حفتر على تلك التصريحات وتلك المطالبات بوقف إطلاق النار، إذ لا يُتصور أن لا يستجيب حفتر لطلب أمريكا بإنهاء الحرب لو كانت أمريكا جادة وتريد ذلك منه فعلا، ولا يتصور أن حفتر لم يستمع ولم يعبأ ولم يأخذ (بخاطر) الوفد الأمريكي الذي زاره في مقره في الرجمة، والوفد الأمريكي الآخر الذي استدعاه لمقابلته في الأردن.

كما أن هذه الدويلات الإقليمية التي تدعم وتساعد حفتر منذ سنوات والتي زادت من دعمها له في حربه الأخيرة على طرابلس لا يتصور منها الاستمرار في دعمه لو عرفت أن أمريكا تريد منه إيقاف الحرب فعلاً، إلا إذا كانت هذه الدويلات (مستقلة وحرة وتملك إرادتها) ونحن لا نعرف قدرها ومكانتها..

وحتى هذه الدولة الكبرى التي نراها تساعد حفتر بشكل رسمي أو غير رسمي وهي روسيا ما كان لها أن تتدخل في ليبيا لولا ضوء أخضر من أمريكا وبتنسيق معها لأن روسيا ليست صاحبة نفوذ فيها، وربما أرادت أمريكا بهذا التدخل الروسي زيادة الخلاف بين أوروبا وروسيا في مناطق أخرى كشرق أوروبا ومناطق كانت تابعة للاتحاد السوفييتي البائد، وربما أرادت أمريكا من دخول روسيا إلى حلبة الصراع في ليبيا أن تخرج فرنسا وبريطانيا بالذات من مناطق نفوذهما ومنها ليبيا.

ونخشى أن يشتد الصراع وتمتد الحرب إلى زمن أطول - لا قدّر الله - بعد دخول تركيا على الخط وبضوء أخضر أمريكي أيضاً كما حصل في سوريا.

وربما استفادت أمريكا من وجود روسيا في ليبيا بأن توهم العالم والليبيين بأن حضورها واهتمامها بالملف الليبي إنما هو من أجل وقوفها في وجه أطماع روسيا في هذه المنطقة، ومن أجل محاربة (الإرهاب) ومنه تنظيم الدولة الموجود في ليبيا.

ومع استمرار هذا الصراع على ليبيا دولياً ومحلياً، ومع اشتداد المعارك على الأرض وزيادة حدة الحرب الإعلامية بين الأطراف، فإن المشهد الليبي ما زال معقداً وغامضاً بعد هذه الحروب وبعد هذه الخلافات والانقسامات بين الأطراف المحلية من جهة وبين الأطراف الدولية والإقليمية من جهة أخرى، وحتى هذه الدعوات المتكررة من هنا وهناك بوقف إطلاق النار، وهذه التحضيرات لمؤتمر برلين ما زالت غير واضحة، وما زالت الأطراف المدعوة لحضوره غير معروفة، ومواعيد انعقاده غير محددة، بعدما كان يتداول أنه سيعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ثم قيل في ديسمبر ثم يقال الآن سيعقد في بداية العالم المقبل.

وربما كان تأجيل وتأخير انعقاده هو لإعطاء فرصة أخرى لحفتر لحسم الأمر عسكريا، وهو ما أشرنا إليه في بداية المقالة.

وما زالت الأيام والشهور القادمة حبلى بالأحداث والمفاجآت، فنسأل الله السلامة لبلادنا العزيزة ليبيا وسائر بلاد المسلمين، فهو نعم المولى ونعم النصير.

«قمة كوالالمبور» تكتل «علماني إسلامي» جديد

م. أسامة الثويني - دائرة الإعلام/ الكويت

الخبر:

يقترب موعد انعقاد القمّة الإسلامية المصغّرة بالعاصمة الماليزية كوالالمبور، والمقرر إجراؤها خلال الفترة من 18 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر الجاري.

ويحضر القمة رؤساء خمس دول إحداها عربية، وهي: «ماليزيا، تركيا، إيران، قطر، باكستان» إضافة إلى نائب الرئيس الإندونيسي، وبمشاركة 450 من العلماء والمفكرين في العالم الإسلامي.

القمة الإسلامية التي تنعقد تحت عنوان «دور التنمية في تحقيق السيادة الوطنية»، وتبحث وفق منظميها عن «أفضل الحلول الفعالة والقابلة للتطبيق على أرض الواقع للمشكلات التي تواجهها الأمة الإسلامية، في إطار فهم معاصر وشامل لتحقيق أعلى قيم الإسلام وسيادة الأمة».

وبحسب منظميها، تسعى القمة إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها: «استعادة أمجاد الحضارة الإسلامية، والتباحث للوصول إلى حلول قابلة للتنفيذ لمشاكل العالم الإسلامي، والمساهمة في تحسين العلاقات بين المسلمين وبين البلاد الإسلامية فيما بينها، وتشكيل شبكة تواصل فعالة بين القادة والعلماء والمفكرين في العالم الإسلامي». (عربي 21)

التعليق:

ذكرت الأخبار قبيل أيام أن جهاز قطر للاستثمار سيستثمر 450 مليون دولار في شركة الكهرباء الهندية (وكأن الهند لا تقمع مسلميها وتضيق عليهم!)، وبالأمس غرّد وزير الخارجية التركي مهنئاً «صديقه العزيز» رئيس الوزراء البريطاني على فوزه التاريخي في سباق الانتخابات (وهو القائل بأن المشكلة في الإسلام ذاته)، وقبيل أيام أمر رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان بإيقاف التحقيقات في قضية بيع فتيات باكستانيات إلى الصين حفاظاً على العلاقات الاقتصادية مع بكين...

هذه أخبار سريعة حديثة عن أعمال لبعض من الدول التي تريد الاجتماع لاستعادة أمجاد الحضارة الإسلامية، وهذا بخلاف استضافة بعض الدول المجتمعة لبحث مشاكل البلاد الإسلامية، استضافتها لقواعد عسكرية أمريكية تنطلق منها القوات الأمريكية لتنفيذ مخططاتها على حساب دماء المسلمين، وهذا بخلاف إيران التي دمرت سوريا على رأس أهلها المسلمين...

المزعج في الأمر هو توقع بعض طيبي القلوب بعضَ الخير من هكذا أنظمة ومن هكذا تجمعات. ولهؤلاء نقول: طالما أن الأنظمة تحكم بغير ما أنزل الله، وأنها ترتبط بالقوى الدولية الكبرى وشرعتها الدولية، وطالما أن الأنظمة تقيم علاقات طبيعية مع كيان يهود، وعلاقات حميمية مع أعداء الأمة مثل روسيا وأمريكا... هذا كله يجعل من الرهان على هذه الأنظمة وتجمعاتها رهاناً خاسراً قطعاً. قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾.

ولهؤلاء أيضاً نقول إن الإسلام ليس عناوين ورموزاً هامشية، بل إن الإسلام هو عقيدة ينبثق عنها نظام: خلافة على منهاج النبوة تسود العالم، وليس دولاً علمانية هزيلة تتبع الغرب الكافر المستعمر.

لبنان والتحركات الشعبية، إلى أين؟

د. محمد جابر

الخبر:

أعلن جبران باسيل أن حزبه لن يشارك في الحكومة الجديدة، وكذلك أعلن نصر الله اليوم ترجيح حكومة وحدة وطنية تشمل الحريري والتيار. والحريري مُصرّ على أن تكون الحكومة من خارج الطبقة السياسية الحاكمة سواء أكان هو على رأسها أم لا. فما الذي يحصل يا ترى؟

التعليق:

إن من يتابع الأحداث في لبنان منذ 17 تشرين الأول 2019 حيث بدأت التحركات الشعبية ومتابعة ردات فعل الأحزاب السياسية الحاكمة والتي كانت مضطربة في البداية، لأنها كانت قوية ومفاجئة ومهددة لهم في مصالحهم وسياساتهم وكراسيهم التي شعروا باهتزازها من تحتهم كما لم يحصل مثله من قبل، مما جعلهم يصمتون بمعظمهم ويتخبط البعض في تقييم الأوضاع معتبراً ما حصل لا يعدو كونه مظاهرة حاشدة ولكن يمكن السيطرة عليها لاحتوائها، ولذلك وجدنا عدة محاولات فاشلة لإيقاف التحركات الشعبية هذه، تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالتلويح باستعمال بعض القوة المسموح بها، وتارة بالتلويح بالحرب الأهلية أو المذهبية المقيتة والتي يعرفون قبل غيرهم أن أسيادهم في أمريكا وأوروبا لا يريدون ذلك ولا يسمحون به.

وقد ظهر الاضطراب جليا عندما تكلم نصر الله بعد يومين من التحركات الشعبية معلنا اللاءات الثلاث: "لا لاستقالة الحكومة، ولا لاستقالة الرئيس، ولا لحل المجلس النيابي". وهذا دليل واضح على الإرباك والخوف، سرعان ما تترجم في كسر اللاء الأولى عندما استقال رئيس الحكومة سعد الحريري فزاد الأمر تعقيدا على من كان يظن أن الأمر ممسوك به، ويغلب على الظن أن استقالة الحريري وتمسكه بالشروط التي وضعها كانت بطلب من أمريكا وفرنسا للوصول عن طريقه في تهيئة الظروف لتغيير بعض الطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة واستبدال طبقة جديدة غير معروفة الفساد بها بعد أن أصبحت غير مقبولة من الناس.

أما ما كان لافتا للانتباه منذ بداية التحركات الشعبية من وقوف الجيش بشكل واضح لحماية الشعب المتحرك رغم طلب معظم الحكام منه التدخل لقمع المتظاهرين ما عدا الحريري، فإنه يدل على علمه أن أمريكا هي صاحبة الشأن الأول في قرار الجيش. كذلك وجدنا أن الآخرين استوعبوا الأمر متأخرين عندما حاولوا التصدي للمتظاهرين بالقوة فوقف الجيش مانعا إياهم وأبلغهم أنه سيحمي الناس المتظاهرين ولن يسمح بالتعرض لهم، عندها وعندها فقط عرف الحزب والحركة والرئيس عون أن أمريكا هي التي أمرت الجيش.

والآن وبعد ما يقرب من الشهرين على التحركات الشعبية نجد أن الأمور تتجه نحو حكومة من غير الوجوه السياسية الحاكمة الفاسدة والمعروفة سواء أكانت برئاسة الحريري أم بدونه، وهذا يبدو واضحا من خلال طلبات بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، أو من الدول الداعمة للبنان والتي أعربت صراحة عن ذلك منذ يومين في فرنسا.

أما عن الأزمة المالية والاقتصادية فالظن هو أن أمريكا هي التي تتحكم بها وتريدها من أجل فرض سياستها على الطبقة السياسية وعلى الشعب المنتفض على السواء.

أمام كل هذا الواقع الفاسد المؤلم لا بد من طرح سؤال على الجميع: كيف تقبلون بأن تفرض عليكم أمريكا ما يجب عمله في لبنان؟! وإذا قبل بذلك الحكام، فكيف يرضى الشعب المنتفض؟!

والجواب واضح لكل واع مخلص... لا أمل من الحكام المحكومين من الغرب، بل الأمل بالناس المنتفضة باعتبارها جزءا من تحركات الأمة التي بدأت منذ 2011 ضد الحكام والأنظمة تتلمس مبدأها ليقودها في الحياة، وهذا بالذات هو الذي يخيف الغرب وعلى رأسه أمريكا ولذلك تحاول فعل كل شيء لتأخيره، ولكن الله بالغ أمره ولو كره الكافرون، نسأله تعالى أن يجعلنا من جنوده في تحقيق أمره عاجلا بإذن الله. ولكن هذا يحتاج إلى همة الرجال الرجال من المخلصين الواعين.

الجولة الرابعة عشرة من المحادثات حول سوريا بدأت في كازاخستان

مراد الأوزبيكي

الخبر:

وفقاً لتقارير وكالة ريا نوفوستي، في 10 كانون الأول/ديسمبر، بدأ اجتماع الدول المشاركة في "أستانة" - روسيا وإيران وتركيا - مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا جير بيدرسن في نور سلطان على هامش الجولة الرابعة عشرة من المحادثات حول سوريا.

وقد وصلت وفود من تركيا وإيران وروسيا إلى نور سلطان لإجراء محادثات ثلاثية لمدة يومين في 10 كانون الأول/ديسمبر. وتهدف الاجتماعات إلى إيجاد حل دائم للحرب التي استمرت 8 سنوات في سوريا، والتي تشمل أيضاً محادثات مستمرة حول تطوير الدستور بعد الحرب، والانتقال السياسي، والأمن وتسوية اللاجئين.

جدير بالذكر أن الاجتماع الأول، الذي أطلق عليه "عملية أستانة" تم عقده في كانون الثاني/يناير 2017. وهذا هو الاجتماع الرابع عشر.

التعليق:

عندما فشلت دول الكفر التي تقودها الولايات المتحدة في القضاء على الثورة في سوريا عسكريا، شرعت في محادثات سياسية شملت المؤامرة والفخ. ومن أجل تحقيق أهدافهم، فقد بدأوا عملهم في البداية بتقسيم الجماعات المسلحة التي تقبل بـ"الصلح" وبين من يسمونها "المتطرفة".

اجتمع وزراء خارجية تركيا وإيران والاتحاد الروسي في موسكو في 20 كانون الأول/ديسمبر 2016 واتفقوا على البنود التالية:

-1 تظهر إيران وروسيا وتركيا احترامهم بالنسبة لفكرة الجمهورية السورية كدولة ديمقراطية وعلمانية متعددة الجنسيات ومتعددة الديانات وغير طائفية، واستقلالها والسلامة الإقليمية والوحدة.

-2 إيران وروسيا وتركيا مقتنعون بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. تعترف الأطراف بالدور المهم الذي يؤديه القرار 2254 الصادر عن المفوضية العليا للأمم المتحدة في معالجة هذه القضية. كما يأخذ الوزراء في الاعتبار قرارات "المجموعة الدولية لمساعدة سوريا". ويطلبون من جميع أعضاء المجتمع الدولي التعاون بحسن نية لإزالة العقبات التي تعترض تنفيذ أحكام هذه الوثيقة.

-3 تقبل إيران وروسيا وتركيا الإخلاء الطوعي للمدنيين بشكل مشترك في شرق حلب والسماح للمعارضة المسلحة بالمغادرة بشكل منتظم. وتوافق بشكل خاص على الإخلاء الجزئي للمدنيين من الفوعة، وكفرين، والزبداني، ومضايا. وتتحمل الأطراف مسؤولية ضمان اكتمال العملية هذه بطريقة مستمرة وآمنة.

-4 اتفق الوزراء على وقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية وأهمية تطوير حرية حركة المدنيين في جميع أنحاء البلاد.

-5 أبدت إيران وروسيا وتركيا استعدادها لتسهيل وضمان شروط المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة. ومن أجل القيام بذلك، دعوا الدول الأخرى للتأثير على الوضع.

-6 إنهم يعتقدون اعتقادا راسخا أن هذا الاتفاق سيكون أداة توفر الظروف اللازمة لاستمرار العملية السياسية في سوريا بموجب قرار مجلس الأمن 2254.

-7 اختتم الوزراء بدعوة الرئيس الكازاخستاني لاستضافة قمة أستانة.

اليوم، بدأ تعاون روسيا وتركيا وإيران في سوريا ومحادثات أستانة تؤتي ثمارها. في الاجتماعات في أستانة وسوتشي، ادعت كل من روسيا وإيران وتركيا أنها وافقت على قضايا "إنشاء منطقة آمنة" و"إنشاء نقاط تفتيش" في سوريا. لكن الغرض الحقيقي من هذه المعاهدات والاتفاقيات كان إضعاف المسلمين المخلصين الذين يقاتلون نظام الأسد وكسب الزمن لتقويته. للأسف، فإن معظم الجماعات المسلحة في سوريا لم تتمكن من رؤية هذه المؤامرة من الكفار ولم تستمع للنصيحة الصادقة من المسلمين المخلصين. اليوم يعاني الشعب السوري المضطهد من هذا.

الإسلام هو النظام الوحيد الذي يمكنه تأمين حقوق الإنسان للعالم المضطهَد

(مترجم)

عمرانة محمد

الخبر:

في الخامس من ديسمبر 2019، قامت هيئة الإذاعة البريطانية بالإبلاغ عن هجوم على مركز للاجئين المهاجرين في مدريد في إسبانيا. حيث تمّ استدعاء فرقة تفكيك القنابل لنزع القنابل التي ألقيت على جدار بيوت كان فيها أطفال لا يرافقهم كبار وشعروا وكأنها منطقة حرب وخطر. صرحت أدريانا لاسترا المتحدثة باسم الأحزاب السياسية النشطة بأن الأجندة العنصرية للسياسة الحالية هي السبب.

التعليق:

وقع هذا الهجوم بالتحديد قبل الانتخابات العامة في إسبانيا. إن قضية المهاجرين واللاجئين والادعاء بأنهم هم السبب في ارتفاع معدلات الجريمة والمشكلات الإنسانية قد استخدمت كأداة سياسية لدفع الناخبين إلى الخضوع.

فكرة أن الأطفال الأبرياء هم الشريحة الأكثر احتياجا والأكثر ضعفا في العالم، يمكن أن تكون مسرحاً لمثل هذه الإساءات، ولكن الشخصيات العامة مخيفة فعلا، وهذا ليس غريباً، حيث إن هذه الشخصيات السياسية نفسها ساهمت في الصمت الدولي وحتى في بعض الحالات كانت عنصراً فعالاً في وضع أطفال المسلمين على مستوى العالم للعيش في نظام فاسد وحروب وتدمير وظروف معيشية مضطربة.

ومع ذلك، يريدون أن يبتعد هؤلاء الفارون من الاضطهاد عن حدودهم الآمنة، وإلا سيواجهون معاملة حيوانية إذا أذن لهم بالدخول. كيف يمكن لهذا النوع من الأنظمة أن يكون قدوة أو ينال إعجاب أي أمة؟! من المؤكد أن جميع الأطفال في العالم يستحقون فرصة في الحياة قبل أن تتاح لهم فرصة المشي والتحدث أحياناً. إن الإساءات التي يتعرضون لها من عصابات المافيا والمعتدين على الأطفال وسارقي الأعضاء هي معاناة تضاف إلى المعاناة الفظيعة التي عاشوها في بلادهم.

ليس من العدل أن يتم وصف هؤلاء الأطفال بأنهم مجرمون في الوقت الذي ينظر الإسلام للأطفال بأنهم غير مكلفين حتى يبلغوا. إن الحاجة إلى أن يكون للأطفال راع يعتني بهم هو مفهوم واضح ومؤكد في الإسلام. قال النبي ﷺ في الحديث «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ» (رواه البخاري)

إن الأمة الإسلامية باتت بأمس الحاجة للراعي (الخليفة)، الذي سيحمي ويرعى قضايا هذه الأمة، ولن يقبل أبداً بإنجاب أطفال أبرياء دون رعاية. لقد فشل جميع حكام العالم في أداء واجبهم تجاه الشباب الذين يواجهون اضطرابات سياسية، لأنهم هم أنفسهم تعهدوا وأقسموا بالولاء لأسيادهم في الغرب الذي استخدمهم لارتكاب الجرائم وأهمها عدم تطبيق نظام الإسلام كنظام كامل بديل عن الرأسمالية الليبرالية. ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا بالنصر القريب على هؤلاء الحكام الفاسدين، والقضاء على هذه السياسات غير المشروعة المطبقة على أطفال العالم والتي تتخذ وتستخدم فقط لتخدم وتحقق مصالح أحزاب متعطشة للحصول على السلطة.

ليس هناك عنف أشدُّ على المرأة من عنف هذه الأنظمة التي تحكمها

نسرين بوظافري

الخبر:

في الخامس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر كان الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وعلى إثره قامت كثير من البلدان العربية بإجراءات تحويرية على القوانين المتعلقة بحقوق المرأة.

التعليق:

إنّ المتابع لحملة التنقيحات القانونية والتعديلات الدستورية ورفع التحفظات على بعض مواد المواثيق الأممية التي تسري في بلدان عربية كثيرة خلال هذه الفترة (فلسطين، الأردن، تونس، السودان، مصر، السعودية، الإمارات، سلطنة عمان...) يُدرك أنّ هذه الهبّة الجماعيّة من الحكومات المذكورة لم تكُن صدفة، بل هي استجابة لجملة من التوصيات والقرارات الصارمة من جهات دوليّة.

يأتي هذا تزامنا مع التجهيز لانعقاد الاستعراض الخامس للجنة الأمم المتحدة المعنيّة بوضع المرأة، والتي تقوم كل خمس سنوات بمراجعة التقدّم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيكين 2000، 2005، 2010، 2015 وقريبا 2020، وينبثق عن كل عملية استعراض وثيقة ختامية تعزز الالتزام العالمي بتمكين النساء والفتيات، وفي المادة رقم 18 من اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" نجد إلزاماً لجميع الدول الأطراف لكي يرسلوا تقارير دورية إلى اللجنة المعنية بمدى تطور الأوضاع في بلادهم من ناحية تطبيق الاتفاقية، وتلتزم الدول الأطراف بإرسال هذه التقارير الدقيقة والتي توضّح فيها التطور الحاصل في هذا البلد تجاه الالتزام بمواد المعاهدة.

وهذا ما يُفسّر مثلا هرولة السلطة الفلسطينية في سنّ قوانين إباحة الإجهاض ومنع الزواج دون سن 18 سنة، أو تسارع الخطوات في السعودية بعد حملات رفع الولاية إلى المطالبة بالسفر بدون محرم، أو تقيّد الحكومة التونسية باتفاقية سيداو ورفع كامل التحفّظات عنها...

وما يجب أن نوضّحه هو أن مناهضة أشكال العنف ضدّ المرأة لا ينحصر في العنف الجسدي، وإلّا لكانت أوروبا هي التي تتصدّر أعلى الرتب في التعنيف المادي للنساء، وإنما المقصود هو عدم التمييز بين الذكر والأنثى على أساس التركيبة البيولوجية الفطرية، فكلاهما بميثاق بيجين نوع (اجتماعي) واحد هو الجندر، وكل أشكال التفريق يُعتبر تمييزا، فإذا ما خُصّت المرأة مثلا بحكم تركيبتها بالإنجاب والأمومة وتربية الأبناء وبالأعمال غير مدفوعة الأجر كما تُسمّيها وثيقة بيجين، ستجد المرأة نفسها طبيعيًا تحت سلطة الرجل الذي يُنفق ويُعيل ويكون بيده المال وصنع القرار، لأن ما يقوم به خارج البيت هو عمل مدفوع الأجر وهو الذي يجعله متقدما على المرأة في كلّ شيء. وستكون المرأة كائنا مُهمّشا ومُعطّلا يخضع للتبعية لأنّه لا يملك قراره في جسده ولا في جيبه. لذا اعتبرت وثيقة بيجين أن الأمومة "وظيفة اجتماعية" يمكن لأي شخص القيام بها، لا يُشترط فيه وجود المرأة، إذ إنّ الإنجاب هو عبوديّة للنساء يحرمهنّ من الاستقلال المادي وعدم الخضوع لأي سلطة ذكوريّة.

من هنا كان رفع سنّ الزواج لـ18 سنة، وإباحة الإجهاض وزواج المسلمة من كافر، ومساواتها في الميراث؛ هو تمكين للمرأة بأن تتصرّف في حياتها وجسدها دون أيّ قيد ذكوري أو مجتمعيّ، وأي محاولة لتقييدها هو تعسّف على حقوقها وتمييز للرجل عليها وهذا ما يوصف بأشكال العنف!

إنّ معركة اتفاقية سيداو أو منهاج بيجين هي مع الفطرة الآدمية مباشرة، إذ إنّ "متلازمة العقدة الذكورية" التي تلاحق النسويّة جعلت من القوانين الدوليّة جنونا صارخا لاستقواء المرأة على الرجل دون اعتبار لتركيبة كليهما واحتياجاتهما وخصائصهما، تحت شعار "تمكين المرأة".

ليس هناك عنف وتعسّف وظلم أشدّ على المرأة عامّة والمرأة المسلمة خاصة من عنف أنظمتها الفاسدة التي تحكمها، التي لا توفّر لها عيشا كريما، ولا تحفظها في دمها وعرضها وعلمها، والتي توغل في تهميشها بالتفقير والتجويع والتجهيل والتشريد، أو بالحروب والمجاعات، أو بانعدام الأمن والأمان، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لها من مأكل وملبس ومسكن.

لقد أوغلت الرأسماليّة في ظلم البشرية، ذكورا وإناثا، هذا المبدأ الجائر الذي سبّب الدمار والخراب في كل العالم لفساد نظرته وعجز أنظمته، فلماذا تُصرّ المرأة على أنّ مشكلتها هي مع الرجل وليس مع الرأسمالية الجائرة؟!

إننا في حزب التحرير ندعو كل نساء العالم أن ينتفضن على كلّ أنظمة العداء والبلاء التي تحكمهنّ وأن يستعملن العقل دون العاطفة في تقديرهنّ للأمور. وهذا كفيل بأن يجعلهن يُدركن أن سبب المشكلة هو النظام وحلّها بخلعه، أما بديله فهو نهج رب العالمين الذي خلق وشرّع وعدل.

[وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ]
[النحل: 76]

الهند تمنح الجنسية للمهاجرين من غير المسلمين

الخبر:

رنا مصطفى

أقرّ البرلمان الهندي مشروع قانون مثيراً للجدل يمنح الجنسية للمهاجرين من 3 دول، هي أفغانستان وبنغلادش وباكستان، على أن يكونوا من غير المسلمين.

وكانت اندلعت احتجاجات مناهضة لمشروع القانون في أجزاء مختلفة من الهند، بما في ذلك بمدينة جواهاتي الشمالية الشرقية في ولاية آسام، شمال شرقي البلاد، وفي العاصمة نيودلهي. (تلفزيون العالم)

التعليق:

أقرّ البرلمان الهندي هذا القانون الجديد رغم انتهاكه لدستور البلاد الذي يقرّ بعلمانية الدولة، فجاء إقراره على أساس ديني إذ يقضي بتجنيس المهاجرين الأفغان والبنغال والباكستانيين شرط أن يكونوا من غير المسلمين الفارين من الاضطهاد الديني كالهندوس والبوذيين الذين دخلوا الهند، وقد أثار هذا القرار غضباً في الشارع إذ دعت المعارضة إلى التظاهر والإضراب العام احتجاجاً على القانون لكونه تمييزاً ضد المسلمين ويصب لمصلحة القوميين الهندوسيين الذين يرغبون في تهميش المسلمين في الهند والذي سيغير الخارطة الديموغرافية لولاية آسام وفق ما أشارت إليه مجموعة من دعاة حقوق الإنسان.

هذا وقد نشرت السلطات الهندية خمسة آلاف من القوات شبه العسكرية في جواهاتي، عاصمة ولاية آسام. حيث لجأت الشرطة الهندية لإطلاق النار وقنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود الغاضبة، كما استخدمت الهراوات لتفريق المتظاهرين، ووضعت حواجز على العديد من المعابر والطرق السريعة لمنع انتشار الاحتجاجات. كما تم قطع الإنترنت، وتعليق حركة القطارات وألغيت العديد من الرحلات الجوية.

وقد أسفرت الاحتجاجات عن إصابة أكثر من ثلاثين شخصاً خلال الأيام الأخيرة.

إنّ هذا الاستهداف العدواني المُمَنْهج من الهند بحق ملايين المسلمين لهو أكبر عملية تطهير عرقي على أساس الدين تقوم به دولة من الدول ضد رعاياها في العصر الحديث، فهذا الإجراء التعسفي ليس هو الأول من نوعه الذي يمارس ضد المسلمين في الهند، فلم تكتف حكومة رئيس الوزراء الهندوسي الحاقد ناريندرا مودي بإلغاء المادة 370 من الدستور الهندي، والتي حوّلت بموجبه إقليم كشمير إلى وادٍ للموت، فألغت الحكم الذاتي فيه، وقمعت أهله، وقتلت شبابه، واعتقلت الآلاف منهم، وفرضت أحكام الطوارئ ضده، بالإضافة إلى تشريد المسلمين في إقليم آسام، وإسقاط حقهم في العيش في بلادهم، ووضعهم في معسكرات اعتقال كبيرة.

هذا ويتعرض أربعة ملايين مسلم يعيشون في ولاية آسام الواقعة شمالي شرق الهند إلى عملية فرز سكاني شامل على أساس ديني يتم من خلالها قيام السلطات الهندوسية الحاكمة بتجريدهم من الجنسية الهندية بحجة أنّهم مهاجرون من أصول بنغالية، وبذريعة محاربة الهجرة غير النظامية، مع أنّ هؤلاء ولدوا في الهند ولم يعش أغلبهم خارج حدودها، وقد أتمّت الحكومة الهندية حتى الآن تجريد 1.9 مليون مسلم منهم من الجنسية، فيما تستمر في النظر بالأوراق الثبوتية لأكثر من مليوني مسلم آخرين لإسقاطهم من سجل السكان ونزع الجنسية عنهم، وهذه الإجراءات العدائية التي تُباشرها السلطات الهندية في ولاية آسام تقتصر فقط على المسلمين من سكان الولاية، فمن ضمن 32.9 مليون شخص يقطنون في آسام تقدّموا لتسجيل بياناتهم، تم قبول 28.9 مليون منهم وهم من الهندوس والبوذيين والسيخ، بينما رُفضت بيانات الأربعة ملايين مسلم الباقين.

وكان رئيس حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم أميت شاه قد وصفهم في وقت سابق بـ"النمل الأبيض"، وهدّد بإلقائهم في خليج البنغال. كما تُخطط الحكومة الهندية لبناء مخيمات اعتقال ضخمة لتكون بمثابة سجن كبير لهؤلاء المسلمين الذين يتمّ تجريدهم من الجنسية، في حين يتم منح الجنسية للمهاجرين من غير المسلمين.

إنّ تغول الحكومة الهندية على المسلمين في البلاد لهو ضمن السياسة القمعية والاستبدادية التي يعاني منها كل المسلمين في كل بقاع الأرض، فلن تحرر بلاد المسلمين من الاستعمار الغربي الجائر، ولن تعود العزة إلى الأمة الإسلامية إلا بخلافة راشدة على منهاج النبوة تحكم بشرع الله وتقود جيوش المسلمين لقطع يد الظالمين عن المسلمين ومقدراتهم واستئصال حكامهم العملاء والمأجورين الذين يوالون الظالمين وأعوانهم في مزيد من الخنوع والإذلال.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: «إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ»

قمة منظمة التعاون الإسلامي تبحث كيفية مواجهة انتفاضات شعوبها

اجتمعت البلاد التي تتكون منها منظمة التعاون الإسلامي في الرباط بالمغرب يوم 2019/12/12 لتحيي الذكرى الخمسين لتأسيسها حيث تأسست عام 1969 ولتبحث كيفية مواجهة انتفاضة شعوبها عليها. فقال ملك المغرب محمد السادس: "في ظل ظرفية دولية دقيقة وجد معقدة، تطغى عليها الأزمات التي اندلعت في بعض الدول الأعضاء في المنظمة، والتي تفاقمت تداعياتها إقليميا وتصاعدت بفعلها نعرات الانقسام والطائفية المقيتة، وتنامت فيها ظاهرة (التطرف والإرهاب). لذلك فقد أصبح من الملح معالجة الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا الوضع المنذر بالعديد من المخاطر والعمل الصادق على حل الخلافات البينية واعتماد الآليات الكفيلة بتحصين منظمتنا التجزئة والانقسام".

إن ملك المغرب يشير إلى الثورات والانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية ومنها نظامه، ويرى أن هناك خطرا على هذه الأنظمة من شعوبها ويدعو إلى معالجة الأسباب والعوامل. علما أن هذه الأسباب والعوامل للثورات هي وجود الأنظمة نفسها التي أسستها الدول الاستعمارية على أساس باطل وربطتها بها، وأهملت شعوبها بل سحقتها وأذلتها ولم تعرف معنى للرعاية والاهتمام والسهر على الرعية، ولم تعمل على النهضة وعلى تحقيق الثورة الصناعية والتكنولوجية. فالعلاج يبدأ من إسقاط هذه الأنظمة وإقامة نظام على أساس الإسلام الذي تعتنقه هذه الشعوب والذي يحقق نهضتها، ووضع دستور منبثق من الكتاب والسنة، ورفض كل المعالجات والدساتير والقوانين الغربية وفك الارتباط بالدول الاستعمارية، بالإضافة إلى العمل على توحيد البلاد الإسلامية في دولة واحدة وإنهاء هذه المنظمة التي أسسها الاستعمار البريطاني بواسطة عملائه من ملوك المغرب والسعودية والأردن قبل خمسين عاما.

أمريكا تعلن أنها ستسخر روسيا في ليبيا والأخيرة تستجيب لها

قال وزير خارجية أمريكا مايك بومبيو يوم 2019/12/11 "نريد العمل مع الروس للوصول إلى مائدة المفاوضات وإجراء سلسلة نقاشات تقود في نهاية المطاف إلى تسوية تفضي إلى ما تحاول الأمم المتحدة فعله" وقال: "أبلغني وزير الخارجية (الروسي) لافروف مباشرة بالأمس أنه على استعداد لأن يكون جزءا من ذلك وأن يواصله. وذكّرته بأن هناك حظرا للأسلحة لا يزال مطبقا في ليبيا وأنه ينبغي ألا تقدم أية دولة مواد أخرى داخل ليبيا". (رويترز)

إنه يظهر في هذا التصريح بصورة جلية أن أمريكا تريد أن تسخر روسيا لدعم عميلها حفتر الذي عجز عن دخول طرابلس والاستيلاء على السلطة. تماما كما فعلت في سوريا حيث سخرت روسيا لمساعدة النظام العميل برئاسة بشار أسد ضد أهل سوريا المسلمين الذين ثاروا عليه. والروس مستعدون للقيام بالمهمات القذرة التي توكلها لهم أمريكا، حتى يحققوا بعض المكاسب سواء أكانت مادية ببيع السلاح خاصة أو السمعة الدولية ككونهم دولة كبرى مؤثرة في الساحة الدولية أو تأمين سكوت أمريكا عنهم في أوكرانيا والقرم وجورجيا. وهي أي أمريكا تظهر كالذي يلقي أوامر على روسيا عند قول وزير خارجتها إنه يذكّر روسيا بألا تقدم أسلحة، وروسيا تتجاوب بسرعة بأنها على استعداد أن تكون جزءا من العمل الأمريكي في ليبيا، وكل ذلك يدل على مستوى روسيا المنخفض وسذاجة تفكيرها السياسي. وأمريكا تدفع بروسيا لمواجهة أوروبا في ليبيا حيث لم تستطع أن تسقط النفوذ الأوروبي الذي يقف وراء حكومة السراج. وتدفعها لتواجه المسلمين الساعين لإسقاط الأنظمة العميلة وتبحث عن إقامة نظام عادل وصادق يعيد لها كرامتها ويوزع عليها ثرواتها المسلوبة، وهذا النظام لا يمكن أن يكون إلا نظاما إسلاميا يحكم الناس بما أنزل الله فيرضى عنه العباد.

الصراع الفكري

بلال العجيلي

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [١٢٥] النحل

يركز كثير من المفكرين في أبحاثهم على الصراع الاقتصادي والعسكري على انه أخطر اشكال الصراع واوسعها انتشارا، دون أن يعنوا أنفسهم بالصراع الفكري، مع أنه أخطر انواع الصراع على الاطلاق.

فالظروف السياسية والاقتصادية في أغلب الأحيان تتغير باستمرار وتتبدل بسرعة بخلاف التغير الفكري، الذي يتم ببطي شديد، لكنه يؤثر لفترة زمنية طويلة، فبين ليلة وضحاها يمكن إحداث انقلابات عسكرية واقتصادية، على عكس من الآراء الفكرية التي لا تتغير الا بصعوبة.

فالصراع الفكري صعب وطريقه شاق والحسم فيه غير مضمون، وقد يحتاج إلى وقت طويل وقد ينتهي بالفشل، فهو صراع فكر لفكر، وحجة لحجة، صراع يقوم بين الافكار، بين الإيديولوجيات، بين النظريات في شتى المجالات، وبين كل مفهوم او اتجاه يتعارض او يختلف عن مفهوم او اتجاه اخر.

إن الاثر الذي يحدثه الانقلاب السياسي والاقتصادي غالبا ما يكون سطحيا بخلاف التغير الفكري، الذي إذا حدث تغيرت كل الاوضاع المتصلة به وإذا حدث الانقلاب الفكري في عقيدة تنبثق عنها نظام يملك معالجات لمشاكل الانسان والحياة، انتقل التغير لجميع الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

لقد عانى الانبياء والمصلحون من تحجر الناس على أفكارهم، ذلك ان الانسان اذا اعتاد على أمر صعب تغييره ولكن اذا حدث التحول رسخ في النفس لذلك كان التغيير الجذري عميق الجذور، والمتتبع لآيات القران الكريم يلاحظ دور الافكار في تقويم حياة الأفراد والشعوب . فالأفكار هي أعظم ثروة تنالها الأمة في حياتها.

اما الثروات المادية والاكتشافات العلمية هي نتاج للفكر ولا يمكن الوصول اليها او الحفاظ عليها من دونه.

إن الأمة الاسلامية اليوم تفتقد طريقة التفكير المنتجة، نتيجة الحملات التبشيرية والشظايا الفكرية الدخيلة التي اصيبت بها، لذلك كان طبيعيا ان ترى الأمة الاسلامية في حالة ضعف شديد وفقر مهين رغم توفر عامل القوة وتوفر الثروات وهي عاجزة عن ايجاد حلول رغم امتلاكها لعقيدتها المنتجة.

لذلك وجب الاهتمام بالفكر وإعطاء الأفكار الإسلامية والأحكام الشرعية لمعالجة مشاكل الحياة الاهتمام اللازم، كما يجب التعرض للأفكار الرأسمالية لتبين زيفها وفسادها.

فبالصراع الفكري والحوار يمكن تمييز الحق من الباطل وهو ما تحتاج إليه أمتنا اليوم، لهدم الأفكار الباطلة المنحطة وتركيز الفكر الراقي الناهض، فدون صراع فكري لا يمكن انهاض أمة الإسلام العظيم من سباتها الحالي.

«حلف الناتو» وسبعون عاماً من البغي والظلم والعدوان

أحمد الخطواني

انعقدت قمة دول حلف الناتو في العاصمة البريطانية لندن في 04/12/2019 بمناسبة مرور سبعين عاماً على تأسيس حلف شمال الأطلسي المعروف اختصاراً بحلف الناتو، وأُنشئ الحلف في العام 1949م من دول شمال المحيط الأطلسي وهي أمريكا وكندا ومُعظم دول أوروبا الغربية الرأسمالية بالإضافة إلى تركيا لمواجهة خطر تعاظم قوة روسيا التي تحولت آنذاك إلى الاتحاد السوفيتي، والذي صار يتوسع في شرق أوروبا بسرعةٍ قياسية، ويُطبّق فيها الشيوعية، ثمّ ما لبث الاتحاد السوفيتي أنْ أنشأ حلفاً للدول الشيوعية التابعة له، وجعل من العاصمة البولندية وارسو مقراً له في العام 1955، وضمّ إليه دول شرق أوروبا التي فُرضت عليها الشيوعية بالقوة، وأصبح العالم بعد الحرب العالمية الثانية مُنقسماً بين مُعسكرين، أحدهما رأسمالي يُمثّله حلف الناتو بقيادة أمريكا، والآخر شيوعي يُمثّله حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وفي العام 1991 اندثر الاتحاد السوفيتي، وتحولت روسيا عن الشيوعية إلى الرأسمالية، وانفرط عقد حلف وارسو ولم يعد له وجود، وزال خطر الشيوعية، وانتفى وجود أي تهديد عسكري ضد دول حلف الناتو، ولم يعُد هناك أي مُبرّر لاستمرار وجود الحلف، وكان المفروض حلّ الحلف، وإنهاء حالة المعسكرات الدولية.

لكنّ أمريكا والدول الغربية بدلاً من إلغاء الحلف استحدثت عدواً جديداً لها وهو الإسلام، واتخذته مُبرّراً لبقاء الحلف، وظهر ذلك في تصريح للأمين العام للحلف ويلي كلايس بُعيد سقوط حلف وارسو، والذي اعتبر فيه أنّ الإسلام حلّ محل الشيوعية في مُعاداة الغرب، وقال بأنّ الأصولية الإسلامية باتت أعظم خطر يُواجه الغرب، وتحدّث كذلك قادة غربيون عديدون بهذا المعنى ومنهم هنري كيسنجر.

وهكذا تحوّل عداء الغرب إلى الإسلام تحولاً تلقائياً بعد سقوط الشيوعية، وهو وإن كان موجوداً قبل ذلك، لكنّه أخذ صورة التحالف العسكري والمواثيق الدولية، وما تدخلات الحلف في البوسنة والهرسك وكوسوفا والعراق وأفغانستان وليبيا إلا تأكيد على دوره الاستعماري المعادي للمسلمين.

فأصبح الحلف بعد العام 1991 صليبياً مُعادياً للإسلام بشكل واضح ومُباشر، وتوسّع الحلف بعد ذلك على هذا الأساس، فانضمت إليه دول أوروبا الشرقية التي كانت تابعةً للاتحاد السوفيتي البائد كرومانيا وبلغاريا وبولندا والتشيك والمجر وغيرها من دول أوروبا الشرقية، وبلغ عدد الدول المنضوية فيه اليوم تسعاً وعشرين دولة وما زال قابلاً للزيادة.

ولا يوجد بين أقطاب الحلف ومؤسّسيه اختلاف على مُحاربة الإسلام، ولكن يوجد بينهم اختلاف على طريقة قيادة الحلف وحجم الإنفاق فيه، فأمريكا تُريد من الدول الأوروبية زيادة نسبة مُساهماتها المالية في الحلف، بينما تسعى فرنسا لتتبوأ مكانة قيادية عليا إلى جانب أمريكا وبريطانيا فيه، وتُهدّد بالخروج منه وتشكيل نُواة جيش أوروبي ليكون بمثابة البديل عن الحلف، وهي قد انسحبت منه بالفعل في العام 1969 أيام ديغول ثمّ عادت إليه فيما بعد.

وقُبيل انعقاد قمّة الحلف الأخيرة في لندن جرت مُشاحنات ومُناكفات بين الرئيس الفرنسي ماكرون والرئيس الأمريكي ترامب، فقال ماكرون مُعرّضاً بالدور الأمريكي في قيادة الحلف: "إنّ دول الحلف لم تعد تتعاون في القضايا السياسية، والحلف اليوم يمرّ في حالة موت سريري أو دماغي، وإنّ أمريكا تتعامل بفتور تجاه التزاماتها في الحلف"، فردّ عليه ترامب بعنف قائلاً: "إنّ الحلف يؤدي مُهمّة عظيمة، وإنّ أمريكا في أوروبا لحمايتها منذ الحروب العالمية الأولى والثانية، ولا تريد شيئاً منها سوى دفع الأموال التي عليها، وإنّ تصريحات ماكرون مُقرفة، وفيها إهانة كبيرة للحلف، وإنّ فرنسا هي أكبر المُستفيدين من الحلف، ولن تنجح الدول الأوروبية في إنشاء جيش أوروبي بديل عن الناتو".

ثمّ انبرى الرئيس التركي أردوغان مُدافعاً عن الحلف ومُهاجماً ماكرون فقال: "يبدو أنّ ماكرون هو الميّت دماغياً وليس الحلف"، والغريب أنّ أردوغان في رده هذا على ماكرون يتناسى كونه رئيس بلد مسلم مُستهدف هو نفسه من الحلف الذي هو رئيس لدولة عضو فيه، فأمريكا والدول الغربية تستغل قوة تركيا وأراضيها ذات الموقع الاستراتيجي المهم لدعم أهداف الحلف المعادية للإسلام، فالطائرات الأمريكية تشن الكثير من غاراتها ضد أبناء المسلمين من قواعد لها على الأراضي التركية، فلو كان أردوغان يملك قرار بلاده لانسحب من هذا الحلف المعادي للإسلام والمسلمين فوراً ومن دون تأخير، وكم من المجازر التي ارتكبها الحلف في العراق وأفغانستان وفي غيرها من بلاد المسلمين بدم بارد، ولا ننسى جريمة الصرب البربرية التي قلّ نظيرها في التاريخ عندما قتلوا في سربرنيتشيا 8000 مُسلم في عدة أيام برعاية قوات الحلف الهولندية.

إنّ وجود حلف الناتو اليوم هو بحد ذاته جريمة بحق البشرية، وليس بحق المسلمين وحسب، فهو تكتل عسكري مُتغطرس لدول استعمارية قوية لا تحتاج إلى حلف، وهو يقوم على أساس من الظلم والاستقواء على الشعوب الضعيفة، ويُمارس البغي والعدوان والحفاظ على الاستعمار بصور جديدة، لذلك كان لزاماً على دولة الإسلام المقبلة أنْ تعمل فوراً على تفكيك الحلف، ومنع قيام أحلاف عسكرية ابتداء، لأنّ قيامها يعني استمرار عسكرة العالم، ويعني فرض قانون غاب عالمي دائم يُسيطر فيه الأقوياء على المستضعفين.

إنّ نشر الهداية بين الناس لا يكون إلا بقيام دولة العدل التي تُعامل جميع الشعوب بالقوانين والأنظمة العادلة نفسها التي تتعامل هي بها، وهذه الدولة جُرّبت لمدة زادت عن الألف عام، ولم يشكُ أحد من رعاياها أزمة هوية، ولا شعر أحد داخلها بالظلم والتحيّز. إنّ هذه الدولة هي أمل العالم، إنّها دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تحمل العدل إلى البشرية جمعاء.

ارتفاع الهوة بين الفقراء والأغنياء

م. يوسف سلامة

الخبر:

في دراسة حول مستوى الفقر في ألمانيا للعام 2018 كشف النقاب عن نسبة حوالي 15.5٪ من السكان في المناطق الغربية تحت خط الفقر، ونسبة تصل إلى 20٪ في المناطق الشرقية. ومن الملاحظ كذلك الهوة الشاسعة بين الفقراء والأغنياء. "مركز احصاءات ستاتيستا"

التعليق:

يصل متوسط دخل الفرد من طبقة الـ10٪ الأغنياء إلى ما يقارب 8600 يورو شهريا، بينما يصل متوسط دخل الفئة دون خط الفقر إلى حوالي 1550 يورو، بينما تصل نفقاتهم الأساسية حوالي 1685 يورو، مما يؤدي إلى تراكم 135 يورو ديون شهريا.

بالرغم من نفقات صندوق الضمان (الاجتماعي) وغيرها من المساعدات الإنسانية عن طريق مكاتب العمل والمؤسسات غير النفعية، إلا أن المشكلة في تفاقم والهوة في اتساع. ولا مجال لإنكار الأرقام والتغافل عن الواقع الذي يعاني منه أبناء الفئة الفقيرة، وخاصة الأطفال منهم الذين إن وجدوا طعامهم فإنهم لا يجدون ما فوقه من مطالب أساسية أو مؤهلات للعيش بكرامة في جوار أبناء الأغنياء الذين يصطحبهم آباؤهم للمدارس في السيارات الفارهة ويلبسون أفخر الملابس، ولا يراعون الحالة الاقتصادية والمعيشية للفقراء من أقرانهم في المدارس، بل قد يصل الحال بأبناء الطبقة الغنية إلى الاستهزاء والسخرية من الفقراء، مما يدفع بعض الأطفال إلى الانتحار حياء من فقرهم أو نقمة على وضعهم المجتمعي وسخرية الأغنياء منهم.

هذه نتائج حتمية في مجتمع لا يعرف إلا التزاحم والصراع على الشهوات والملذات وقد تأصلت فيه الأنانية والنظرة للمصلحة الشخصية واعتبارها فوق كل الاعتبارات، تلك النظرة التي تبرر للرأسمالي أن يخطو خطوات النجاح على رقاب الآخرين وعلى حسابهم ليصل القمة على جماجمهم أو أشلائهم، لا يهمه من أحرق في طريقه أو من سلب أو نهب، ولا يعنيه من ترك وراءه صفر اليدين لا يجد قوت يومه لعياله، بينما يترفه الآخرون بالنعم ويتفاخرون بها.

لقد علّمنا أهلنا الكرام في مجتمعنا الذي كان يقدر القيم الإنسانية ويعرف معنى التكافل والتضامن حسب أصول الإسلام وأحكامه، علمنا الطيبون أنهم إن أوقدوا نارا للشواء أطعموا الجيران، وإن طبخوا حسبوا حساب الجار العجوز الفقير والأرملة واليتامى، فلا يَطعَمون حتى يشبع الجياع في الحي.

لا شك أن مستويات الفقر ونسبه تختلف من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر، إلا أن تأمين متطلبات الحياة والشعور المتبادل بين الناس يعطي الفقر معنى آخر.

هذا ما علمنا إياه ديننا الحنيف، وأنا على يقين أن كل إنسان يتمنى أن يجد النظام الذي يؤمن له هذه الأساسيات، بل ويساعده على تأمين الكماليات، وهذا هو نظام الخلافة على منهاج النبوة.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info